تشيكوسلوفاكيا أنموذج للانفصال السلمي والتحول من نظام شيوعي اشتراكي الى نظام رأسمالي ليبرالي الإخفاق والنجاح

د. محمود سالم السامرائي

أستاذ الدراسات الدولية المساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن نحاول دراسة أنموذج في التحول لنظام سياسي من النظام الشيوعي الاشتراكي (الشمولي) إلى النظام الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي بقصد توضيح آثار التحولات الايجابية منها والسلبية التي أصابت كل مرافق الحياة من الثورة المخملية عام ١٩٨٩ في تشيكوسلوفاكيا، وبما حققته تجربة التحول الديمقراطي، بعد ان شهدت الساحة السياسية ظهور ما يقرب ١٠٠ حزب وتنظيم وحركة ورابطة سياسية وارتفاع مستوى الغلاء إلى أكثر من ٣٠٠% بالمقارنة للنظام الشيوعي، وبالمقابل ظهرت طبقة جديدة فضلا عن التحولات الإستراتيجية بالانضمام إلى حلف الناتو عام ١٩٩٩ ومن ثم الالتحاق في الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٤. وعن آثار الانفصال والتحولات والنقلات والإخفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية منذ عام ١٩٩٣- ٢٠٠٩.

المقدمة

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن نحاول دراسة أنموذج في التحول لنظام سياسي من النظام الشيوعي الاشتراكي الى النظام الرأسمالي الليبرالي، ذلك الأنموذج الذي عبر عن فترة انتهاء الحرب الباردة ونجاح الثورة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية بعد عام ١٩٨٩ عام الثورة المخملية، إذ بدأت مراحل إلغاء كل ما يتعلق بالشيوعية والمنهج الاشتراكي، حينئذ شهدت البلاد سلسلة من بيع ممتلكات القطاع العام للشركات والأفراد، في الوقت

الذي انفتحت البلاد على الاستثمارات الأجنبية والخارجية، واندفعت الشركات الأجنبية بشكل واسع وبخاصة الغربية منها.

لقد شهدت المرحلة الأولى من التحولات الى الرأسمالية إلغاء كل القوانين التي سادت إبان فترة النظام الشيوعي، وفي مقدمتها موضوع التأميم. فقد أعيدت الملكيات الخاصة لأصحابها وورثتهم، من الأراضي والمزارع الكبيرة، والمصانع وغيرها.

ومن جانب أخر، شكلت تلك الفترة منعطفا جديدا في الرؤيا السياسية والاجتماعية وظهرت مجموعة من المؤسسات السياسية، فانطلقت الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والروابط والمكاتب شأنها شأن ما هو موجود في الدول الغربية الليبرالية.

كما عشنا فترة نجاح الثورة المخملية عام ١٩٨٩ في تشيكوسلوفاكيا، وبما حققته تجربة التحول الديمقراطي من نجاح، بعد أن شهدت الساحة السياسية ظهور ما يقرب ١٠٠ حزب وتنظيم وحركة ورابطة سياسية، بل اشترك في الانتخابات التي جرت في البلاد عام ١٩٩٢ ما يقرب من ٤٠ حزبا سياسيا، في وقت تعددت الصحف بشكل كبير واتسع نطاق وسائل الأعلام، وهو أمر طبيعي في مثل هذا التحول من نظام شمولي إلى نظام تعددي ديمقراطي

وفي حقيقة الأمر كنا شاهدا[١] على أنواع من القبول والرفض في المجتمع وبما نشرته وسائل الإعلام، للتحولات وللقرارات وللتخبط الاقتصادي، وبخاصة في وقت أصبح مستوى الغلاء مرتفعا بنسب وصلت الى أكثر من ٣٠٠% عما كانت عليه في النظام الشيوعي، وبالمقابل ظهرت طبقة جديدة من أصحاب الثراء والملكيات الكبيرة بفضل قرارات الثورة المخملية في إعادة الملكية، فضلا عن الانفتاح الكبير على الاستثمارات الخارجية، كما شهدت البلاد موجة من فقدان الأمن وانتشار الجريمة

والبطالة، وعلى الرغم من ذلك واصل القادة السياسيون توجهاتهم بالارتباط بأوروبا الغربية، التي طالما أشعروا بأنهم في منطقة القلب لأوربا وينبغي الاندماج فيها بعد أربعة عقود من الزمن في ظل الهيمنة السوفيتية (الشيوعية)، وعليه شرعوا في بناء مؤسساتهم السياسية الجديدة والاقتصادية القائمة على تبني الديمقراطية واقتصاد السوق.

فالثورة المخملية عام ١٩٨٩ جاءت لتفصح عن العامل القومي واثبات الهوية وعن وجهها الحقيقي بعدما ظل كامنا، إلا أن المشروع السياسي اعترضه موقف حين شهدت الدولة التشيكوسلوفاكية الفدرالية التقسيم في ١٩٩٣/١/١ وعلى الرغم من ذلك عبرت عنها الطريقة السلمية للتقسيم بشكل نال تقدير وإعجاب المجتمع الدولي، الأمر الذي سهل بشكل واضح عملية الاعتراف بالكيانين معا التشيك والسلوفاك.

جاء البحث وفق منهج وصفي تحليلي للأحداث والأزمات، التي عصفت في تاريخ تشيكوسلوفاكيا السياسي، مركزا على الفترة من نجاح الثورة المخملية ١٩٨٩ وما تلا ذلك بالانفصال وما جرى من تحولات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وما تمخض عن الانفصال من نتائج للفترة ١٩٩٤، بقصد توضيح آثار التحولات الايجابية منها والسلبية التي أصابت كل مرافق الحياة وبالاعتماد على بعض المصادر والدوريات المنشورة باللغة السلافية وبخاصة *Hospodářské novin* (هوسبوداجسكة نوفيني) وهي الصحيفة الاقتصادية الرسمية التي تصدر في العاصمة براغ.. التي بذلنا جهدا في متابعة أهم أعدادها في تلك الفترة باعتبارها كانت تقدم كشفا رسميا ومعتمدا لكل ما يجري في البلاد، فضلا عن التحولات الإستراتيجية بالانضمام الى حلف الناتو عام ١٩٩٩ ومن ثم الالتحاق في الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٤. وعن آثار الانفصال والتحولات والنقلات والإخفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٩.

قيام دولة تشيكوسلوفاكيا

كانت تشيكوسلوفاكيا جزءاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كان من نتائجها تفكيك الإمبراطورية، وفي ظل الجو السائد أثناء الحرب آنذاك وبعد انتهائها كانت هناك مشاعر وطنية في كل من التشيك والسلوفاك تتجه نحو فكرة إنشاء دولة، وإزاء دور المقاومة الوطنية التي ناضلت بهدف قيام كيان سياسي موحد، وبفضل نضال توماش مازاريك Tomš Masaryk ومعاونيه بينيش Beneš من أصل (تشيكي) وميلان ستيفانيك (سلوفاكي) أصبحت الفكرة تسير نحو التحقيق الفعلي بتأسيس المجلس الوطني التشيكوسلوفاكي الذي أقيم عام ١٩١٦ في فرنسا[٢]، وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى وعلى أنقاض الإمبراطورية النمساوية المجرية تم فصل النمسا عن المجر، بعد أن اقتطع الحلفاء مساحات كبيرة من حدود الإمبراطورية القديمة لتوزع على خمس دول أخرى، بعضها دول جديدة هي يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندة وأخرى قديمة هي رومانيا وايطاليا[٣]. وتجدر الإشارة هنا الى أن التشيك كانت جزءاً من النصف النمساوي إبان الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وعند بروز الظاهرة القومية التي عصفت في دول أوربا كان لدى التشيك الرغبة في منحهم الحكم الذاتي، إلا أن الحرب العالمية الأولى قادت الى قيام دولة الجديدة، جمهورية تشيكوسلوفاكيا كاتحاد بين التشيك وسلوفاكيا عام ١٩١٨. بعد أن اقتطع من النمسا مقاطعتا (بوهيميا وموارفيا) اللتين يبلغ عدد سكانهما ١٥ مليون نسمة اغلبهم من التشيك ومليونين من السلوفاك ومليون من المجريين والروتنين ليتم دمجهم بدولة جديدة[٤].

لقد كان للمتغيرات في الساحة الدولية والإقليمية وما رافقها من اضطراب سياسي داخلي للتشيك والسلوفاك، الأثر الكبير الذي دفع القائد السياسي آنذاك (توماش مازاريك) بإعلان الاستقلال لتشيكوسلوفاكيا في ١٨ /١٠/

١٩١٨ بعد ان تمكن من إقناع الرئيس الأمريكي ولسن بفكرة الاستقلال، وقد ثبت المجلس الوطني السلوفاكي واللجنة الوطنية التشيكية إعلان قيام الجمعية الوطنية المؤقتة آنذاك التي اعلنت قيام الجمهورية الجديدة بتاريخ ١٤ /١١/ ١٩١٨ ونادت بـ(توماش مازاريك Masaryk) رئيسا لها. الذي تمكن من توحيد الدولة على الرغم من الخلافات والتباين عند التشيك والسلوفاك[٥]. أما موضوع الحدود فقد تم تسويته بمؤتمر السلام الذي انعقد في (سانت جرمان) في ١٩ /٩/ ١٩١٩) الذي ضم للدولة الجديدة تشيكوسلوفاكيا أراضي لأسباب تاريخية واقتصادية وستراتيجية منطقة تضم حوالي ٣،٢٠٠،٠٠٠ ملايين ألماني على الرغم من مقاومتهم لهذا التقسيم (السوديت الناطقة باللغة الألمانية)[٦] الذي يشكل الحدود الشمالية الغربية مع ألمانيا لكي يضع رقعة جغرافية عازلة بين المانيا وروسيا، وبذلك شكلت السوديت (التي أصبحت فيما بعد مشكلة ومسرحا لأحداث الحرب العالمية الثانية– بل أصبحت الحجة فيما بعد عند زعيم المانيا النازية اودلف هتلر عام ١٩٣٩ لغزو تشيكوسلوفاكيا– أما إقليم (تيسين) قسم بين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا[٧].

وبعد صعود الحزب النازي للسلطة في المانيا، بدأت مرحلة جديد تواجه الجارة تشيكوسلوفاكيا حول منطقة (السوديت) التي تطالب بها المانيا باعتبارها جزءا مقتطعا من أراضي المانيا وارض الأجداد، وفعلا تم فرض الإرادة النازية الألمانية في عام ١٩٣٨ حين تم تقسيم تشيكوسلوفاكيا وفق معاهدة ميونخ إلى تشيكيا التي استسلم المجتمع الدولي آنذاك ومنحها الى المانيا وسلوفاكيا كجمهورية مستقلة محكومة من قبل نظام موالي لألمانيا النازية وتابع لها. ومع ذلك جاء غزو القوات الألمانية لباقي تشيكوسلوفاكيا ووقع الشعب التشيكي في شهر آذار ١٩٣٩ بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا تحت

السيطرة الألمانية. وأعلن عن قيام حكومة وصاية لـ (التشيك وموارفيا) قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية[٨].

وبعد اندلاع الحرب كان للنضال الجماهيري المسلح والمدعم من قبل الأنصار المتطوعين من شباب اوربا والاتحاد السوفيتي ضد الفاشية على ارض تشيكوسلوفاكيا الذي انتشر في كل الأقاليم (بوهيميا، ومرافيا، وسلوفاكيا) النتيجة المباشرة ورد فعل مباشر من قبل كل القوميات ضد اتفاقية ميونخ، ولم يتوقف ذلك النضال حتى التحرير في ٣/١٩ / ١٩٤٥ وبعد استسلام المانيا غير المشروط،اعيد تشكيل جمهورية تشيكوسلوفاكيا بعد أن تم تحريرها بمساعدة القوات السوفياتية وأعيد إدوارد بينيش (Beneš) رئيسا لتشيكوسلوفاكيا.. الذي أصبح من جديد عرضة لضغوط الإتحاد السوفيتي الحليف.

في ٢٥ شباط عام ١٩٤٨ بلغ التوتر السياسي ذروته في البلاد، الأمر الذي دفع كليمان كوتولد الشيوعي الموالي للسوفيت على الاستيلاء على الحكومة في براغ (انقلاب براغ) بعد تقيمه للوضع السياسي العالمي والداخلي، الأمر الذي قرر فيه تبني التوجه الاستراتيجي العام للدولة..نحو الاشتراكية وإقصاء الأحزاب السياسية. وفي تبنى المنهج السوفيتي الشيوعي في الاقتصاد بالسيطرة على المصانع في البلاد وأقدمت على إجراء عمليات التأمين لممتلكات القطاع الخاص وأراضي المزارعين تلك التي ربطت بالقوة وبشكل جماعي من خلال (جمعيات فلاحيه تعاونية). ومن جهة أخرى منعت الحكومة الشيوعية كل أشكال المعارضة السياسية في البلاد كما قلصت من نفوذ وتأثير الكنائس الدينية، وانفرد الحزب الشيوعي في قيادة الفدرالية تيشيكوسلوفاكيا[٩].

أزمة ربيع براغ

(ربيع براغ ١٩٦٨) تسمية لحدث سياسي شكل فيما بعد نقطة تحول تاريخية عصفت بحياة الشعب في عموم تشيكوسلوفاكيا.. فقد قادها زعيم الحركة الإصلاحية الكسندر دوبشيك وبعض رفاقه بالتحول في المنهج الشيوعي الاشتراكي الرامي الى تطبيق منهج خاص في الاشتراكية أكثر إنسانية على حد وصفهم، واتخاذهم سلوكا سياسيا اقرب إلى الديمقراطية وهذا ما أغاض القيادة الشيوعية في الكرملين، وخشي قادة الاتحاد السوفييتي من هذا التحول الفكري على السلطة في تشيكوسلوفاكيا، الأمر الذي دفع الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف آنذاك إلى سحق هذا التحول بالقوة المسلحة، وفعلا تم إنزال القوات العسكرية في العاصمة براغ في ٢٠ آب ١٩٦٨ وبمساندة دول المعسكر الاشتراكي المتواجدة في دول أوربا الشرقية، وتم استبدل ألكسندر دوبشيك في نهاية الأمر وطرده من الحزب مع معظم المفكرين الذين ساندوه وقادوا معه حركة خلق نظام جديد للشيوعية، وبذلك تم تغيير نظام الحكم في براغ. في الوقت الذي قدم فيه الاتحاد السوفيتي ذريعة إن التدخل السوفيتي جاء بناءا على طلب من الشعب التشيكوسلوفاكي، أي أن ما حدث هو مطلب شعبي لإنقاذ البلاد.. بعدها تم التوقيع على قانون الفدرالية في ١٩٦٨/١٠/٣٠ في المقر الرسمي للجنة الوطنية السلوفاكية في مدينة براتسلافا العاصمة السلوفاكية وأصبحت تشيكوسلوفاكيا دولة ذات نظام فدرالي(١٠).

مقدمات الثورة

بعد تسنم غورباتشوف قيادة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ بدأ بالحركة الإصلاحية التي عبر عنها انذاك (البيروسترويكا) و(الغلاسنوست) اي البناء والمكاشفة عام ١٩٨٦ وعلى الرغم من ذلك لم تؤثر حركة التغيير التي

اندلعت بالاتحاد السوفيتي على طبيعة الحكم في تشيكوسلوفاكيا للفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بل بقي الحزب الشيوعي متشددة معتبرا ان (البيروستورويكا والغلاسنوست)[١١] ما هي إلا طفرة شبابية من قبل غورباتشوف وستزول عند تطبيقها على الواقع، إلا أن الواقع كشف حقيقة التغيير التي عصفت بأوربا الشرقية حين بدأت عملية التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية أولا في بولندا عام ١٩٨٨ بفضل (منظمة التضامن العمالية) التي لعبت دورا كبيرا في التحول الديمقراطي حين انتزعت السلطة من خلال الانتخابات التي جرت آنذاك، وما تلي ذلك انطلقت مسيرة التحول في هنغاريا، ثم في ألمانيا الشرقية بانهيار جدار برلين، لتجد تشيكوسلوفاكيا طريقها حين تحولت التظاهرة الطلابية السلمية بمناسبة يوم الطلاب العالمي في ١٩٨٩/١١/١٧ في براغ (ذلك اليوم ذو العلاقة الوثيقة بتاريخ الكفاح التشيكي ضد الاحتلال النازي ففي هذا اليوم من العام ١٩٣٩ تظاهر طلبة الجامعات التشيكية وأساتذتها ضد قوات الاحتلال النازية فقتل واعتقل أكثر من ٣٠٠٠ طالب وأستاذ..)[١٢]

ويوم ١٧ تشرين الثاني صادف الذكرى الخمسين لمناسبة (يوم الطالب العالمي) التي تم قمعها من قبل وحدات الشرطة، مما أدى إلى اندلاع أحداث الثورة المخملية. فبعد تدخل الشرطة قام طلاب الجامعات ومن ورائهم (الدور الأمريكي)[١٣] بالاتصال بالمثقفين والفنانين ومن ثم عملوا على تشكيل أول حركة منظمة من كل شرائح المجتمع، بل من المعارضين لنظام الحكم الشيوعي، التي أطلق عليها مجموعة ميثاق ٧٧ ثم من مجموعات وصلت الى ٤٠ مكون سياسي، الأمر الذي أدى الى تشكيل أربعة تيارات رئيسة معادية للشيوعية،هي التيار المسيحي الديمقراطي والتيار الديمقراطي الاجتماعي والتيار التروتسكي والشيوعيون المطرودون من الحزب بعد ربيع براغ ١٩٨٦[*]، تلك هي اللحظة التاريخية، حيث شهدت

العاصمة براغ مشاركة سياسية لعشرات الآلاف من المواطنين، الأمر الذي نظم صفوف المعارضة التي أطلق عليها اسم (المنبر المدني)، الذي هدف إلى إقامة الحوار مع السلطة الحاكمة حول فرض عمليتي التحرير والديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا، وتحت تأثير الضغط السياسي الذي بلغ ذروته في الإضراب العام الذي تم الإعلان عنه كما ذكرنا، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ مما اضطرت السلطة الشيوعية ممثلة برئيس الحكومة الى قبول الحوار مع المعارضة.جاءت النتيجة الأولى للمحادثات بالموافقة على تنفيذ أولى الخطوات.. في إطلاق سراح السجناء السياسيين، والعمل على إزالة بعض الفقرات من الدستور التي تنص على الدور القيادي للحزب الشيوعي في إدارة السلطة والموافقة على شرعية نشاط الحركات والمجموعات المعارضة والسماح لها بالعمل في وسائل الإعلام.وعلى حصر النشاط السياسي ضمن إطار الجبهة الوطنية وطالب المنتدى المدني قيام إجراءات وبرامج جديدة

١٩٨٩/١٢/١٠ في الوقت الذي أعلن المنتدى وحركة الشعب ضد العنف بأن مرشحهما لرئاسة الجمهورية المعارض الأديب (فاتسلاف هافل) ومن جانب أخر أعلنت الأحزاب السلوفاكية عن مرشحها وطالبت بألكسندر دوبشيك قائد ربيع براغ عام ١٩٦٨ أن يكون رئيسا للبلاد، وبعد محادثات تم التوصل في نهاية الأمر أن يصبح دوبتشيك رئيسا للبرلمان الفيدرالي وهافل رئيساً لتشيكوسلوفاكيا.

نجاح الثورة المخملية ١٩٨٩

بعد أربعة عقود من الحكم الشيوعي، والقبضة السوفيتية التي ترهلت أخيرا، وجدت الشعوب التواقة الى التحرر والديمقراطية طريقها، حين انطلقت الجموع الشعبية مسيرتها نحو التغيير في ١٧/ ١١/ ١٩٨٩ وعلى أثر التظاهرة

الطلابية التي حدثت في قلب العاصمة براغ [١٤]، تلك التظاهرة السلمية التي تصدت لها الشرطة بوحشية، الأمر الذي دفع الطلبة والشرائح الاجتماعية الراغبة بالتغيير من التضامن والنزول إلى الشارع متمردين على موقف السلطة السياسية الحاكمة.. وفي أثناء ذلك انطلقت الفرق الموسيقية التشيكية تعزف للمحتجين وتزيد من حماستهم مما راحت أعدادهم تتضخم يوميا حتى وصل إلى حدود ٣٠٠ ألف تشيكوسلوفاكي احتشدوا في الساحة الرئيسة في مركز العاصمة براغ. ومن خلال تلك التظاهرات تشكل الإتلاف جمع المؤيدين للديمقراطية من التشيكوسلوفاكيين التي أطلق عليه تسمية (المنبر المدني)، ذلك الإتلاف الذي دعا إلى استقالة الرئيس (غوستاف هوساك) ومسؤولي الحزب الشيوعي..

وما هي إلا أيام معدودة حتى تمت الاستجابة الى مطلب الجماهير المحتجة التي انحشرت في مكان ضاقت بها الساحة الرئيسة في العاصمة براغ[١٥]. ومن على شرفة مبنى الحكومة أذيع بيان استقالة الحكومة ملبية إرادة الجماهير الزاحفة من الأراضي التيشكوسلوفاكية.. وقد سميت الثورة باسم المخملية وذلك للطريقة السلمية التي نجح منظموها في انتزاع السلطة بعيدا عن استخدام السلاح وإراقة الدماء.. وشرع قادة المنبر المدني والمتحالفين معهم ليشكلوا المؤسسات السياسية الجديدة.. وقبل انتهاء السنة ١٩٨٩ بيومين تم انتخاب (ألكسندر دوبشيك Alexander Dubček) زعيم ربيع براغ عام ١٩٦٨ رئيسا للجمعية الاتحادية،وتم اختيار الاديب (فاتسلاف هافل) Václav Havel رئيسا للدولة، وبذلك انتصرت الثورة المخملية وانحسرت الشيوعية. وشرعت البلاد نحو نظام جديد يقوم على التعددية الحزبية وعقد العزم على التحول الى النظام الرأسمالي الليبرالي.

كانت أول أهداف الثورة المخملية بعد ان اندلعت واتسعت التظاهرات في المدن التشيكية والسلوفاكية عام ١٩٨٩ هو تغير النظام الشيوعي القابض

على السلطة منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمن، والذي يدار ويوجه من قبل القيادة في موسكو، وأداتها السفارة السوفيتية في العاصمة براغ*[١٦] ومن أهداف الثورة أيضا العمل على إرساء نظام جديد قائم على الديمقراطية والأخذ بالنظام الرأسمالي، فقد عقدت الفدرالية التشيكوسلوفاكية العزم على أن تتحرر من معظم القوانين الشيوعية التقليدية للفترة ١٩٨٩- ١٩٩٢ وفتحت حدودها بشكل واسع، واتجهت للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق الرأسمالي، فقد اتجهت الى تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من شتي أنحاء العالم بدون قيود بل وفي ظل لوائح مشجعة من الدولة الجديدة، سيما في السنوات الأولى من التغيير حتى أصبح كل شيء يمكن شراؤه.

إلا أن الحقيقة التي ينبغي عدم إغفالها هي أن الخلاف بدأ في وقت مبكر على نجاح الثورة المخملية بين التشيك والسلوفاك، ومع مطلع عام ١٩٩٠ بدا واضحا عدم الاتفاق من ناحية الشراكة الاقتصادية والفدرالية التشيكوسلوفاكية، بل اتضحت معالم ومظاهر الصراع الحقيقي حول قانون الفدرالية من خلال امتناع الحكومتين في تشيكوسلوفاكيا على تبني الدستور الجديد للفدرالية، الأمر الذي حدد فيه نهاية له في ١٢/٣١/ ١٩٩٢ واستنادا إلى الدستور التشيكي الجديد تم تبني فكرة الاستقلال' وتم فعلا الانفصال إلى دولتين مستقلتين في ١/١/ ١٩٩٣ وأعلنت وكالات الأنباء الدولية حدث الانفصال[١٧].

ولابد من الإشارة هنا، عندما تفجرت التظاهرات الطلابية في ١٩٨٩/١١/١٧ في براغ لتصل الى براتيسلافا عاصمة سلوفاكيا في غضون ساعات.. معلنة شعار الثورة المخملية في وقت ذاته حملت هذه الجماهير دوبشيك قائد ربيع براغ عام ١٩٦٨ من بيته المتواضع الى اعلى منصة في العاصمة براغ، ولكن ما كان يطمح إليه هؤلاء الشباب المتظاهرون هو اكبر

بكثير من شعار دوبتشيك (اشتراكية بوجه إنساني) إلا أن التداعيات السياسية التي أخذت تشق طريقها بعيدا عن رؤية القائد دوبشيك السلوفاكي الأصل وان الثورة ليست من اجل إصلاح النظام الاشتراكي، بل من اجل تدميره من أساسه، وقد أحس دوبشيك انه لن يكون القائد الجديد كونه بقي يحلم بالاشتراكية الجديدة، لذلك تم أيجاد منصب رفيع له إرضاء للشعور القومي السلوفاكي وعين رئيسا لأول برلمان فدرالي ديمقراطي تشيكوسلوفاكي بعد انهيار الشيوعية ولم يستطع دوبشيك معايشة الوضع الجديد نهاية عام ١٩٩٢ وبخاصة عندما تم حل البرلمان الفدرالي واتخاذ الإجراءات لانقسام الدولة الموحدة.

سمات الثورة

انطلق شعب تشيكوسلوفاكيا (الدولة الفدرالية الموحدة من التشيك والسلوفاك) آنذاك في مسيرة سياسية أصبحت تعرف في العالم "بالثورة المخملية" تلك الثورة الأنموذج في العالم (كما يراها العديد من المهتمين بالشؤون السياسية) حين انطلقت الجموع الغفيرة بمسيرة الى مبنى الحكومة مطالبة بسقوط الحكومة ونظامها السياسي.. ومن دون إراقة للدماء، بل مسيرات استمرت بالشموع والورد حتى أذعنت الحكومة وقدمت استقالتها أمام المطلب الجماهيري الواسع الذي عصف بالحياة السياسية آنذاك، وعلى الرغم من الثورة قدمت شهداءها الذين سقطوا اثر التدافع على مبنى الحكومة.إلا أنها كانت حقاً تجسيداً صرفاً للمثل العليا للثورة الديمقراطية، فقد قدمت هذه الدولة من وسط أوروبا دروسا للحركات والقوى السياسية في أوربا ودول العالم.. بان منهج الثورة المخملية هو السلوك الحضاري في التغيير[١٨]. لقد كانت كل الثورات السياسية تقريباً، التي اندلعت في التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر، وكذلك في القرن العشرين، ثورة ١٧ أكتوبر في روسيا والثورة الصينية والثورة

الإيرانية.. كل تلك الثورات اصطبغت بالدم والحديد والنار.. إن الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا كانت ذات قوام أخلاقي يشبه الحركات التي تبنت اللاعنف إستراتيجية ومنهجا على العكس تماما لما كان الحال في استخدام العنف ضد الاستعمار البريطاني في الهند وحركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية[١٩].

وتعد الثورة المخملية حقيقةً، الثورة التي لم تكن أدواتها العنف والحديد والدم فهي ثورة لا عنفيه اندلعت في دولة صغيرة لتقدم أنموذجا للعالم. تلك الثورة التي لم تنصب المشانق في الساحات العامة لتحاكم من وقف في طريقها أو من عاداها ولم تستخدم أعمدة الكهرباء في الشوارع لتعلق جثث أعدائها كما يحدث خاصة في بلدان العالم لثالث بشكل واسع، وشهدت أوربا هي الأخرى هذا النوع من السلوك السياسي، كما إنها ثورة لم تمارس ثقافة الحرب على ماضيها (كما حدث في "الثورة الثقافية في الصين منتصف الستينات) التي قادها الزعيم الصيني ماو تيسي تونغ[٢٠]، بل حولت ثقافتها الى مسيرة سلمية دستورية هادفة من الناحية السياسية والاقتصادية.. ومع ذلك كان هناك بعض التذمر الشعبي كما أشار إليها jiné změny بعد مسيرة الثورة، لان المواطنين بشكل عام عرفوا عن الثورات التغيرات والقرارات والتشريعات السريعة والجذرية، إلا أن الذي حصل للثورة المخملية هو أن شيئاً لم يتغير بشكل جذري بعد تشرين الثاني من عام ١٩٨٩. (وهذا صحيح من حيث إعلان الأحكام العرفية وتعليق الدستور إلا أن مسيرة الثورة جاءت بنقلات نوعية بعد أن أمسكت بالمفاصل الأساسية للدولة، فقد شرعت باتخاذ سلسلة من التحولات والإجراءات منها السياسية والاقتصادية حتى شكلت فيما عبر عنها بالصدمات)[٢١] والحقيقة كان دعم دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية كبيرا جدا، بعد التخبط الذي حدث اثر التحولات من المنهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق.

بدأت فترة التحولات الكبيرة بشكل تدريجي وبخاصة خصخصة القطاع العام وإعادة الملكيات والتعويضات والانفتاح أمام الشركات الأجنبية، أي تبني الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي، في الوقت ذاته شهدت البلاد نوعا من التحولات الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، وفق ما جاء به الدستور الجديد للدولة الجديدة كمنهج سياسي. ربما جاء تعبير jiné změny للإشارة الى التذمر الذي رافق عملية التحول من انعدام الأمن وارتفاع الجريمة والارتفاع الهائل للأسعار للفترة ما بعد عام ١٩٩١.. وهذا يمكن التعرف عليه لاحقا في هذا البحث من خلال استعراض الجداول للمتغيرات التي رافقت مسيرة التحول السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد. إن الثورة التشيكوسلوفاكية التي حدثت في وسط أوروبا عام ١٩٨٩ قدمتا أنموذجا في استبدال الثورات الدموية بطريقة جديدة في تغيير النظم السياسية وذلك عن طريق نبذ العنف وإحلال طريقة التحولات بالوسائل السلمية الممثلة بالعصيان المدني، والتظاهرات الحاشدة والمستمرة، فقد حملت ثورة عام ١٩٨٩ في ثناياها التقاليد التشيكية والسلوفاكية.. وما تجربة فاتسلاف هافل Václav Havel (أول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكيا بعد نجاح الثورة المخملية) في الاختلاف مع الشمولية إلا تعبير عن الإرادة في التغيير نحو التحرر والديمقراطية..

الدعم الغربي للثورة المخملية

ينظر الى تشيكوسلوفاكيا على انها من أكثر الاقتصادات الصناعية تقدماً في وسط وشرق اوروبا، وتعود قدرتها الصناعية الى القرن التاسع عشر، حين كانت بوهيميا وموراڤيا الصناعية قلب الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية. وقد أدى هذا الأمر الى إرساء بنيان للقاعدة التحتية للدولة منذ

وقت مبكر سابق لمثيلاتها في أوروبا الشرقية. وسمح لها بتأهيل كادر بشري متعلم وذي خبرة ميدانية عملية. هذا من جهة، كما إن تاريخها القريب يوضح حقيقة أنها كانت عصية الولاء أثناء الحقبة السوفيتية، فقد شهد عام ١٩٦٨ ربيع براغ، ذلك التحرك الإصلاحي داخل الحركة الشيوعية تحت شعار (اشتراكية ذات نزعة إنسانية) سرعان ما تم إسكاته (بالدبابات السوفيتية)، لتعود الى حظيرة (التطبيع)، إلا أن ذلك على ما يبدو شكل قوة النزوع الى التحرر والديمقراطية، ومهيئاً إياها للعلاقات الأكثر انفتاحاً من دول أوروبا الشرقية لفترة السبعينات[٢٢]. ومع الإدراك بتراخي (القبضة السوفيتية) اثر محاولات غورباتشوف الإنقاذية تحت عنوان «البيرويسترويكا والغلاسنوست» هبت ثانية بانتفاضة مخملية عام ١٩٨٩، وكانت لشجاعة الشعب في البلاد وقيادته، ورؤيته لتداعيات انحلال القبضة السوفيتية بانهيار جدار برلين، أمام أنظار قوات حلف وارسو، الأمر الذي دفع بجموع الحركة الطلابية و(من ورائها) لتختار طريق الثورة المخملية التي استطاعت من خلالها أن تفرض استقالة الحكومة القائمة، وتجري انتخابات ديمقراطية هي الأولى في تاريخها. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة الى أن الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يعول من خلال الائتلاف في تشيكوسلوفاكيا على أنها الأكثر شكلا للنظم الديمقراطية في المجموعة السوفيتية، تلك الرؤية لم تنطفئ حينما تدفقت ونجحت بالثورة المخملية ولكن يبدو لي ان الأهم من كل ذلك، هو الدعم الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لنجاح الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا، وذلك بهدف دحر معاقل الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، وإقصاء الفكر الشيوعي والمنهج الاشتراكي، في الوقت نفسه وأريد من تشيكوسلوفاكيا أن تصبح أنموذجا ينبغي الاحتذاء به من قبل دول أوروبا الشرقية فضلا عن إنهاء كل ما يتعلق بالنظام الشيوعي من ذاكرة المجتمع

واعتباره إرثا في ذاكرة الشعوب الأوربية الشرقية[٢٣] وعليه اندفعت الشركات الغربية والأمريكية وألقت بثقلها لصمود الدولة الجديدة ذات التوجه الديمقراطي والرأسمالي، التي تخبطت وبخاصة في السنوات الأولى للثورة، فقد شاهدنا حجم الشركات المتدفقة لمعظم الدول الغربية التي عالجت الوضع الاقتصادي، وبخاصة التي أطلق عليها الصدمات الاقتصادية فقد كان للاستثمار الغربي الريادة في وقوف منهج الثورة المخملية من الإخفاق، كما لاحظنا كم كان عدد الشركات التي يتم الإعلان عن إفلاسها بسبب العجز الاقتصادي الذي رافق السنوات الأولى للثورة.. والحقيقة يعود الفضل لدول أوروبا الغربية التي كان لها الدور المباشر في تثبيت الثورة، فضلا عن أرادة الساسة التواقين الى بناء صرح دولتهم الجديدة. كما لاحظنا حجم التدفق للشباب الأمريكي في البلاد منهم من جاء لتعلم اللغة السلافية وفي الوقت ذاته يقوم بتعليم اللغة الانكليزية، ومنهم من يحمل مهمة التبشير الديني لاسيما وان المجتمع في ظل الحكم الشيوعي لا ديني، والبعض من استثمر في الوضع الجديد في فتح المطاعم على الطريقة الأمريكية مثل مكدونلد، والمجمعات التسويقية الأوربية. وانتشرت الثقافة الأمريكية بين الشباب وأصبح العلم الأمريكي(موضة) ورفع على واجهة المحلات والمقاهي والمطاعم وعلى الملابس، وكأنه رد فعل على العلم السوفيتي الذي كان يرفع في المناسبات.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية

إن النظام السياسي الذي ولد في إعقاب الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا في ١٩٨٩/١١/١٧. كان عازما على التحول إلى اقتصاد السوق، أي الأخذ بالرأسمالية على النمط الغربي، فقد عمل على تدمير كل ما له علاقة وصلة بما كان متعلقا بالاشتراكية. من خلال تشريع القوانين الجديدة لتصفية القطاع العام. وفي مقدمتها بيع ممتلكات الدولة، وإعادة

كافة الممتلكات إلى الأفراد والأسر أو العوائل التي كانت قبل استلام الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي السلطة عام ١٩٤٨، تلك التي كانت من الطبقات الغنية والبرجوازية والتي تم الاستيلاء على ممتلكاتها ومصادرتها آنذاك وجعلها ضمن القطاع الاشتراكي العام، ولم يقتصر الأمر على أعادة الدور والأبنية والقصور الفخمة وإنما تشمل القلاع والغابات والبحيرات والأراضي الواسعة والحقول الزراعية والمراعي وقسم من المعامل والمصانع والعقارات الأخرى، مما نجم عن عملية إعادة الممتلكات هذه ظهور طبقة غنية مؤثرة، وأخذت تظهر بكل وضوح خلال فترة زمنية قصيرة وفي كل مرافق حياة المجتمع التشيكوسلوفاكي، حيث تعدت أرصدة البعض من أفراد هذه الطبقة المالية المليارات والقسم الآخر الملايين. وهذه الطبقة هي الطبقة الفعلية الرأسمالية التي أصبح لها التأثير المباشر على النخبة الحاكمة حسب القوانين للنظام الرأسمالي.

إن هذه التحولات تركت تأثيرها المباشر على الحياة في المجتمع فازداد الفقير فقرا والغني غنى، كما برزت ظواهر غير مألوفة سابقا في المجتمع وبالأخص زيادة الفوارق الطبقية بمثل هذا الحجم الهائل. هذه الحقائق تعاملنا بمفرداتها بشكل يومي من خلال إقامتنا هناك. كما أن مستوى الغلاء المعاشي قد ارتفع بنسب عالية جدا بأكثر من ٣٠٠% منذ سقوط الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وبدء التحولات الرأسمالية[٢٤]، كل تلك الإجراءات تركت تأثيرا وعبئا مباشرا على كاهل المواطن وبات يعاني بشدة نتيجة ارتفاع الأسعار لكل المواد الأساسية من مواد غذائية واستهلاكية وارتفاع أجور السكن والطاقة والكهرباء والماء فضلا عن ظهور البطالة والتضخم المالي.

إلا أن رئيس الوزراء فاتسلاف كلاوس Václav Klaus أول رئيس حكومة برئاسة فاتسلاف هافل Václav Havel، كان دائما يعد الشعب بحياة

مزدهرة، ويصرح بمثل هذا التفاؤل مشيرا إلى أن كل بداية صعبة، مع العلم أن الجمهورية التشيكوسلوفاكية كانت في السابق تتميز بالمرتبة الأولى عن بقية بلدان أوربا الشرقية المنظمة إلى حلف وارسو من ناحية التطور الاقتصادي والصناعي والرفاهية الاجتماعية.

ويمكن لنا التعرف على الحقائق التي جرت على ارض الواقع من خلال ترجمة ما نشرته الجريدة الاقتصادية(*Hospodářské noviny*) (هوسبوداجيسكة نوفيني)[٢٥] التي كانت مرجعنا لمتابعة كل التحولات التي جرت على الساحة التشيكوسلوفاكية حتى الانفصال وما تلا من تغيرات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وأفردنا بشكل خاص الجانب التشيكي.. تحت عنوان كما جاءت به الصحيفة (التحول الاقتصادي في بدايته وهو على مطلع أبواب عام جديدة في مرحلة صعبة).

لقد بلغ التحول في الاقتصاد التشيكي خلال عام ١٩٩١ مرحلة صعبة ومعقدة للغاية ففي سنة ١٩٩١ (نتيجة صدمة التحولات الكبيرة) حسب وصف الصحيفة الاقتصادية حصل انفجار هائل في مستوى الأسعار وارتفعت خلال النصف الأول وحده من تلك السنة بنسبة ٥٠% أي (بنسبة ٨٠% أكثر مما كانت عليها في سنة ١٩٨٩) وانخفض الإنتاج القومي خلال شهر كانون الثاني إلى الربع مقارنة مع السنة نفسها. وخلال عام ١٩٩٢ تجاوز هذا التحول كل الحدود، ومع مطلع عام ١٩٩٣ اتخذ التحول الاقتصادي طريقا جديدا ذا أوجه مختلفة من عدم الوضوح متجاوزا كل التخمينات والتوقعات.

إلا أن المنقذ جاء بفعل الدعم الأمريكي أولا والمجموعة الأوربية الغربية بعد أن قدمت لها التسهيلات الأمر الذي دخلت الشركات الغربية باستثمارات كبيرة وفتحت الأسواق أمام البضائع، فضلا عن التكنلوجيا والمنتجات التي كان المواطن تواقا للتعامل معها، وبعد الشركات الغربية، اندفعت بعض

الشركات الآسيوية هي الأخرى باستثماراتها، ومع ذلك استمر برنامج التحول الاقتصادي على الرغم من الصدمات الاقتصادية، والسبب في ذلك كما نعتقد، كان ينبغي إنجاح عملية التحول الى النظام الرأسمالي ونجاحه رغم كل الإخفاقات التي حدثت بهدف أثبات نجاح التجربة التشيكية واعتبارها أنموذجا للتحول لدول أوربا الشرقية والاقتداء بها.

الصدمات الاقتصادية

لقد حصلت صدمتان اقتصاديتان طوال فترة عمليات التحول[٢٦]، كانت الأولى كما جاء ذكرها عام ١٩٩١، والثانية مع مطلع عام ١٩٩٣ (عام الانفصال)، الأمر الذي أدى إلى تجاوز كل حدود التوقعات التي وضعت حينها. وحسب توقعات المصادر الحكومية المعنية فان مقياس حجم التضخم المالي لا تزيد نسبته من ٥-٦ نتيجة قوانين الضريبة الجديدة. ولكن استنادا إلى توقعات الغرفة الاقتصادية التشيكية الموراقية فأنها تتجه أن تكون نسبة التضخم خلال عام ١٩٩٢ أكثر من ٢٥%، منها ٧,٥ % نتيجة إصدار قوانين الضرائب الجديدة و٦% ونتيجة زيادة أجور النقل وأجور السكن وارتفاع الأسعار والمتبقي من هذه النسبة تأتي من العوامل الأخرى ومنها الإجراءات الحكومية لتنظيم الأجور والرواتب الشهرية. وربما تزداد عام ١٩٩٣ أكثر بحوالي ٥٠% نتيجة الإجراءات الجديدة في التعامل التجاري مع الجمهورية السلوفاكية بعد الانفصال اعتيادا من ١٩٩٣/١/١ والتعامل خلالها ومع البلدان الأخرى وخصوصا في الاستيراد التي تقدر بحوالي مليار دولار، فضلا عن العجز في الميزان التجاري التشيكي (كحد أدنى بنسبة ٩% في الصادرات وبحدود ٠،٨ مليار دولار).

عقدت الصحيفة الاقتصادية مقارنة للتضخم[٢٧] للفترة من شهر كانون الأول ١٩٩٢ الذي بلغ حوالي١٢،٧% مع الفترة نفسها من سنة ١٩٩١ وبلغت

النسبة منذ بداية عام ١٩٩٣ (١١،١٠%) وارتفاع المعيشة للمعدل الأساسي بنسبة ١٢،٩% للعمال و١٢،٢% للفلاحين و١٢،٦% للمتقاعدين. واستنادا إلى تقدير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فان معدل حجم التضخم المالي في سنة ١٩٩٣ بلغ ١٧% مقارنة بالعام السابق. كما وضحت الصحيفة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية لشهر كانون الثاني من سنة ١٩٩٣ بنسبة ٧٢% مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق، ومنها أسعار المنتجات النباتية بنسبة ٢١،١% والمنتجات الحيوانية بنسبة ٥،٦%. كما انخفض عدد العجول بنسبة ١٦،٨% لغاية ١٢١٣١ /١٩٩٢ مقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩١، وانخفض عدد الأبقار بنسبة ١٢،٦% والخنازير بنسبة ٦،٥% والدواجن بنسبة ٨،٧% منها الدجاج ٥،٦% اقل مما كانت عليها في السنة نفسها ١٩٩١ والحليب انخفض بأقل مما كان سنة ١٩٩١ بنسبة ١٠،٣%.

ويمكن المقارنة لفترة النظام الشيوعي وما بعد نجاح الثورة ١٩٨٩ كان عدد العجول في سنة ١٩٨٩ (النظام الشيوعي) (٣٤٢٨٠٠٠)، انخفض عددها نهاية سنة ١٩٩٢ إلى (٢٣٧٤٠٠٠) والأبقار من (١٢١٨٠٠٠) الى(٨٨٣٠٠٠) بقرة والخنازير من (٤٤٧٣٠٠٠) إلى (٣٩٥٣٠٠٠) والدواجن من (٢٤٧٢٦٠٠٠) الى (٢١١٦٥٠٠٠) للفترة نفسها[٢٨].

أما في الحبوب فقد بلغ حجم الحصاد لعام ١٩٩٢ (٦،٥٦٤) مليون طن اقل مما كان عليه خلال عام ١٩٩١ بحوالي (١،٢٨٠) مليون طن هذا ما نشره قسم الإحصاء الزراعي في الدائرة المركزية للإحصاء. كما جاء في الإحصائية أن حصاد الحنطة والشعير وبقية الحبوب الأخرى كانت جميعها دون المعدل والمستوى المطلوب واقل بكثير عن حصاد العام الذي قبله، حيث بلغ حصاد القمح اقل بحوالي ٦٦٨ ألف طن، أي اقل بنسبة ١٦،٤%، والشعير ٣٢٠ ألف طن اقل بنسبة ١١،٣% والبطاطا ٧٤ ألف طن أي بنسبة ٣،٦% تلك مقارنة عما كانت عليه في سنة ١٩٩١[٢٩].

وفي موضوع الزيادة في رواتب المتقاعدين[٣٠] التي تم المصادقة عليها بتاريخ الأول من حزيران ١٩٩٢ بنسبة ١٨،٥% والزيادة اللاحقة بنسبة ١٠% التي جعلت الحد الاقتصادي الأدنى بمقدار (٢٣٧٠ كرون) حوالي (٩٥ دولار) وهذا ما لا يتناسب للمتقاعدين بسبب ارتفاع غلاء المعيشة، وعلى أثرها استدعت الغرفة الاقتصادية التشيكية المورافية المطالبة بإعطاء الحقوق الكافية للمتقاعدين، وأعرب رئيس الغرفة عن عدم موافقته مع تصريحات رئيس الوزراء فاتسلاف كلاوس التي جاء فيها بان رواتب المتقاعدين ازدادت بنسب أسرع مما هي عليه في معدل الأجور..

وفي المرفق التجاري[٣١]، بلغ عدد التجار الجدد العاملين في القطاع الخاص والأعمال الحرة المسجلين في سجلات الدوائر المختصة، لغاية نهاية العام ١٩٩٢ (١٢٠٦) شخص وتأتي براغ العاصمة في المرتبة الأولى من ناحية العدد إذ بلغت النسبة لعدد التجار ٢٠،٣% وتلتها مقاطعة جنوب مورافيا إذ بلغت النسبة ١٧%، ومقاطعة وسط بوهيميا ١٠،٧%. كما ارتفعت أجور المياه مرتين بحيث بلغت نسبة الزيادة ٣٠٧،٦% لمياه الشرب في دور السكن و ٢٤٣،٤% للمياه المعاد تكريرها من القنوات حسب ١ ١٩٩١١١١[٣٢].

في مجال الاستثمارات الأجنبية

استنادا إلى الإحصائيات الصادرة عن البنك التشيكي الوطني فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد التشيكي لغاية تاريخ ١١٢١٣١ ١٩٩٢ اليوم الأخير للفدرالية التشيكوسلوفاكية (٤٩،٦ مليار كرون) أي ما يعادل ١،٧ مليار دولار أمريكي. ويعد اكبر حجم من رأس المال الأجنبي في هذا المجال الذي تركز على صناعة معدات النقل وتليها الصناعات الأخرى.. والجدير بالذكر أن شركة فيليب مورس التي تعني بمنتجات التبغ قد احتلت مكانة متميزة في نطاق هذه الاستثمارات. ومن

الاستثمارات الأخرى التي ساهمت هي الصناعات الإنشائية وصناعات المواد الغذائية والحقول المصرفية والبنوك، باستثناء الاستثمار في رأسمال مشترك في مصانع شكودا– فلوكس واغن، والتي بلغ حجمها من رأس المال الأجنبي في سنة ١٩٩٢ بحدود ٣٠ مليار كرون أي ما يعادل ١،١ مليار دولار.

وتعتبر ألمانيا في مقدمة الدول التي دخلت وتحتل المرتبة الأولى بالاستثمارات وبنسبة ٣٨،٥% من مجموع الرأسمال الأجنبي، حيث دخلت في صناعة السيارات والصناعات الكيماوية والتجارة والخدمات وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٣،٩% وتعني بصناعة الكوكا كولا ومن ثم فرنسا بنسبة ١٣،٩% وتعني بصناعة المواد الغذائية وتليها دول أخرى مثل النمسا وبلجيكا وغيرها(٣٣).

أما في قطاع المصارف التجارية الموجودة في الجمهورية التشيكية لغاية ١٩٩٠ فقد بلغ خمسة مصارف، وقد ازداد عددها بسرعة خلال الفترة اللاحقة لغاية ١١١١ ١٩٩٣ بلغ عددها ٤٨ مصرفا، منها سبعة مصارف وبنوك برأسمال أجنبي و٨ مصارف وبنوك برأسمال مشترك والبقية برأسمال محلي وغالبيتها تابع لشركات مساهمة وقطاع خاص(٣٤).

ومن ناحية أخرى فقد بلغ مجموع ٣٨٤١ مؤسسة وشركة من الاقتصاد التشيكي التي حققت إنجازات مالية تقدر بـ (٨٨٦٢٠) مليون كرون، ما يعادل (٣٢،٥ مليون دولار) كما أتضح أن ٢٤٧٨ مؤسسة لغاية تاريخ ٣١ /١٠/ ١٩٩٢ هي مؤسسات مربحة و١٣٦٣ مؤسسة وشركة غير مربحة وخاسرة. وقد بلغت خسائر بعض المؤسسات التي حولت ممتلكاتها إلى القطاع الخاص بعد بيعها بواسطة (الكوبونات) بصيغة شركات مساهمة حوالي ٢،٨ مليار كرون، في حين حقق قسم اخر من هذه الشركات أرباحا بلغت قيمتها ٣٢،٥ مليار كرون(٣٥). الدولار يساوي ٢٧ كرون انذاك.

الديون الخارجية: على الرغم من أن ديون الجمهورية التشيكية الخارجية تعد قليلة، إلا أنها كانت في تزايد مستمر. هذا ما قالته **فيرا كامينيجكوفا** المسؤولة في وزارة المالية في لقاء مع الصحفيين أقيم في ١٩٩٢ /٢/٢١ في العاصمة براغ، وقد امتنعت عن ذكر حجم هذه الديون معللة ذلك انه بسبب عدم اكتمال النتائج المالية لميزانية الدولة لعام ١٩٩٢ التي يجري حسابها ويعد لها خلال الفترة الواقعة بين شهري نيسان ومايس، وقد أضافت قائلة (إننا نتوقع بهذا الخصوص تأرجحا كبير نتيجة فسخ الدولة الاتحادية والتي من شانها تقسيم هذه الديون بين الجمهوريتين)[٣٦].

التجارة الخارجية لجمهورية التشيك:

الجدول الآتي يوضح حجم التبادل التجاري للفترة قبل الانفصال وما بعد الانفصال

الواردات			الصادرات			
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٣٧	٢٠٠٥	١٠٦٥	٩٠٤	٣٩٢٧	٢٨٥٧	**البضائع مصنعة**
٨٤٢	٤٥٩١	٤٢٣٣	٦٧٣	٣٥٧٥	٢٢٤٦	**معدات وآليات نقل**
٣٥٩	١٥٣٢	١٠١٦	٢٠٦	١٢١٢	٨١٣	**منتجات كيماوية**
١٠	٤٦	٢٩	٤	٣١	١١	**زيوت ودهون**

وقود معدني وزيوت	٥٠٢	٨١٩	١٥٨	١٦٠٢	١٤١١	٤٣٠
مواد خام غير مصنعة	٥٧٢	٧٦٠	٢٧٩	٦٠٢	٦٣٩	١٦٨
المشروبات والتبغ	٦٤	١٥٧	٢٣	١٣٩	١٣٣	٢٤
مواد غذائية وحيوانية	٧١٤	٨٤١	١٣٢	٦٣٢	٧٩٤	٢٠٢
مواد غير مصنفة	٠	٥	١	٥	٥٥	٢
المجموع	٨٨٤٢	١٢٩٦١	٢٨٤٠	١٠٢٧٣	١٢٦٩٠	٢٧٨٢

لقد قدمت غرفة التجارة وشعبة المعلومات التابعة لوزارة التجارة والصناعة في الجمهورية التشيكية بيانات من خلال جداول موضحة عمليات التجارة الخارجية للفترة قبل الانفصال أي عام ١٩٩٢ مع جمهورية سلوفاكيا وسنة الانفصال ١٩٩٣ والسنة التي تلت الانفصال حتى حزيران عام ١٩٩٤ توضح فيه التباين التجاري للصادرات والواردات لجمهورية التشيك (بالمليون دولار) لتلك الفترة.

أما بشأن حجم العلاقة بين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا لفترة سنة الانفصال ١٩٩٣ وسنة ما بعد الانفصال حتى شهر حزيران ١٩٩٤ انظر الجدول الصادرات والواردات مع جمهورية سلوفاكيا كذلك بالدولار الأمريكي[٣٧].

الصادرات والواردات مع سلوفاكيا	الصادرات		الواردات	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
الصادرات والواردات الإجمالية	٢٦٩٦	٤٣٩	٢١٦١	٤١٧

الإجراءات السلبية

بعد تولى (فاتسلاف هافل)[٣٨] Václav Havel رئاسة الجمهورية كان من بين الأعمال التي قام بها والتي لم تحضى بارتياح الغالبية العظمى من الشعب التشيكي والسلوفاكي هي إطلاق سراح كافة السجناء بمن فيهم القتلة والمجرمين من ذوي السوابق. ونتيجة لهذا الإجراء الذي وصفه العديد من المتابعين بالأجراء السلبي.. وبسبب تفكك الأجهزة الأمنية آنذاك خلال الفترة التي أعقبت أحداث ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ بذريعة وجوب تطهير مناصب كبيرة من الشيوعيين السابقين وتصفية ما كان يسمى بجهاز أمن الدولة، الذي كان النظام الجديد يعتبره من اخطر الأجهزة التي تهدد كيانه، مما خلق جوا من الفوضى في كل مكان وذلك لغياب الشرطة وقلة عددهم الى الحد الأدنى، وبات المواطن لا يشعر بالأمان والاطمئنان أثناء الليل والنهار. بعد أن تفشت جرائم القتل والاعتداء والسرقة الأمر الذي جعل غالبية المواطنين يقيمون في دور سكنهم خصوصا أثناء فترة الليل، وكانت الجرائم تقع في مناطق ومفترقات الطرق، نتيجة إطلاق سراح المجرمين والقتلة على اثر العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية آنذاك، وقد أعيد أكثر من ٩٠% تقريبا من السجناء إلى سجونهم بعد اعتقالهم بالتدريج على اثر انتشار أعمال الجرائم الواسعة النطاق والتي لم يعرف لها مثيل في السابق أي في العهد الشيوعي. وبعد إعادة بناء الأجهزة الأمنية من جديد وبطريقة جديدة ومتقاربة من ناحية الملبس والعمل بالطرق المتبعة لدى البلدان الغربية وأمريكا. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية **فاتسلاف هافل** بعد توليه الرئاسة للمرة الثانية، أصدر أمرا من جديد بإطلاق سراح السجناء، لكن هذه المرة بعدد محدود كما تم ذكره من خلال وسائل الإعلام.

ورغم أن جمهورية التشيك تعتبر متطورة صناعياً، ولها برنامجها النووي المستقل بذاته والكثير من الصناعات العسكرية ومعاهد البحث العلمي بما

فيها الكيمياوي والبيولوجي، إلا أنها شهدت مرحلة جعلت علماء الذرة والكيمياء والبيولوجيا وسواهم من ذوي الاختصاصات العالمية النادرة ونتيجة للهبوط الحاد في مستواهم المعاشي، عرضة للشراء، حتى إن ضابطا رفيع المستوي في المخابرات التشيكية اعترف لمندوبي الأعلام (إن كل شيء قابل للشراء في تشيكيا حينما يتوفر المال والعلاقات) وفي السنوات الأخيرة ثارت فضائح عديدة ومنها مثلا محاولة تهريب طائرات ميغ إلى كوريا الشمالية[٣٩].

الأعمال الجنائية والسرقة والجريمة

لقد استعرضت صحيفة ***Hospodářské novin*** (هوسبودا جسكة نوفيني) الأعمال الجنائية وأعمال السرقة والجريمة في الجمهورية التشيكية خلال السنتين بعد الثورة من ١٩٩٠ – ١٩٩٢، وتبين الأرقام الآتية ازدياد هذه الأعمال، من ٢١٦٨٥٢ جريمة خلال سنة ١٩٩٠ ارتفعت النسبة الى ٢٣% خلال سنة ١٩٩١ وفي سنة ١٩٩٢ بنسبة ٣٧% علما إن نسبة الجرائم التي لم يوجد لها حل ولم يلق القبض على الجناة قد انخفض بنسبة ٥،١% وبلغت قيمة الأضرار الناجمة عن هذه الأعمال بزيادة ٢ مليار كرون في سنة ١٩٩١ مقارنة مع سنة ١٩٩٠، وفي سنة ١٩٩٢ بزيادة ٧,٣ مليار كرون.

فقد بلغت أعمال الجريمة في سنة ١٩٩١ (٢٨٢٩٩٨) جريمة ومنها (٩٤١١٥) جريمة لم يوجد لها حل. وفي سنة ١٩٩٢ ارتفعت الجرائم إلى (٣٤٥٢٠٥) جريمة ومنها (١٠٨٣٨٠) تم حلها والقي القبض على الجناة. والجدول الأتي يوضح صورة الأعمال الإجرامية التي حدثت خلال فترة التحولات التي جرت في البلاد، والتي نشرتها صحيفة (هوسبودا جسكة نوفيني) في عددها ٣٨ في ١٩٩٣/٢/٢٤، تلك التي تعطي صورة للوضع المتفاقم الذي حل بالبلاد بعد تفكك الأجهزة الأمنية وانهيار المؤسسة الحزبية التي كانت تفرض نوعا من الخشية لدى عامة المواطنين. وأنواع الجرائم

كما وضعناها في الجدول الأتي تعطي صورة قاتمة على ما حل بالدولة بعد نجاح الثورة عام ١٩٨٩ والاضطراب الأمني العام.. والأعمال الإجرامية، لاسيما بعد إحالة الكثير من رجال الأمن والشرطة الخاصة الى التقاعد باعتبارهم من رجال الحزب الشيوعي الذي كان قابضا على السلطة تركوا تأثيرا واضحا على ضبط الأمن ومنع الجريمة أو الحد منها، ويقال إن البعض منهم ترأس مجموعات منظمة،ضد الوضع الجديد، حسب رأي الصحيفة(٤٠).

الجرائم للفترة من الثورة المخملية حتى انفصال التشيك والسلوفاك

١٩٨٩- ١٩٩٣/١/١ (الانفصال)

أنواع الجرائم	عدد الجرائم سنة ١٩٩٠	عدد الجرائم ١٩٩١	عدد الجرائم ١٩٩٢
الجرائم العامة ومنها الجرائم التي تم تسويتها	١٩٢٤٩٢ ٦٢٢٣٣ %٣٢،٣	٢٥٨٠٢٠ ٧٢٥١٣ %٢٨،١	٣١٤٥٢٦ ٨٢٥٨٩ %٢٦،٣
الجرائم مع استخدام القوة ومنها التي تم تسويتها	١٧٨١٢ ١٢٦٤٤ %٧٠،١	١٨٧١٥ ١٣١٢٣ %٧٠،١	١٨٥٧١ ١٢٩٥٥ %٦٩،٨
جرائم القتل المتعمد مع سبق الإصرار ومنها التي حلت والقي	٢١٢ ١٨٤ %٨٦،٨	١٩٤ ١٧٤ %٨٩،٧	٢٥٨ ٢١٩ %٨٤،٩

القبض على الجناة			
جرائم السرقة منها التي تم حلها	٣٨٥٥ ١٤٧٥ %٣٨،٣	٤١٤٢ ١٥١٥ %٣٦،٦	٣٩١٥ ١٣٢٥ %٣٣،٨
جـــرائم الاعتـــداء ذات الأضـــرار الجسمانية منها التي تم تسويتها	٨٨١٩ ٦٧٧٠ %٧٦،٨	٨٧٦٠ ٦٦١٨ %٧٥،٥	٨٠٩٣ ٦٢٠٠ %٧٦،٦
جرائم مهاجمة رجال الشرطة منها تم تسويتها والقي القبض على الجناة	١٠٥٢ ١٠٤٧ %٩٩،٥	١٣٢٩ ١٣٢٠ %٩٩،٣	١٤٩٣ ١٤٦٤ %٩٨،١

الأمن السلبي

وفق ما يذكر مدير مركز المخدرات بيرجي كوموروس يوجد في تشيكيا ما يزيد علي ١٥ عصابة منظمة من أوروبا الشرقية والبلقان، بدءا بمافيا المخدرات، وانتهاء بالعصابات الروسية المتخصصة في البغاء وتجارة السلاح. وهذا ما يسهل الحصول على أنواع من الأسلحة المختلفة الروسية وغير الروسية عبر تلك العصابات المنظمة على افصل وجه. وتشير تقارير المركز الوطني لمكافحة المخدرات في العاصمة براغ، إن جمهورية التشيك تعتبر معبرا مهما لعصابات السموم البيضاء، وحسب بيرجي كوموروس أن قسما من المخدرات التي تهرب من البلقان الى الغرب عبر الأراضي التشيكية أو توزع في السوق التشيكية. كما يشير تقرير للمخابرات التشيكية بان مخابرات روسيا تحاول التسلل الى الوزارات السيادية التشيكية والتجسس عبرها على أسرار حلف شمال الأطلسي. ويخص التقرير بالذكر سعي مخابرات موسكو الى تشويه سمعة الجمهورية التشيكية أمام حلفائها الأطلسيين عن قصد. وتستخدم هذه السياسة على نطاق مماثل ضد بولندا

والمجر، وبصورة اشد كثافة ضد سلوفاكيا وسلوفينيا ودول البلطيق الثلاث في تلك الفترة التي كانت هذه الدول تبذل جهودا محمومة للالتحاق بحلف شمال الأطلسي(٤١).

جمهورية التشيك الحديثة

جمهورية التشيك الحالية أراضي مغلقة في وسط أوروبا، تشمل من الناحية التاريخية مناطق بوهيميا ومرافيا وجزءا من سيليزيا، يحدها من الشمال والغرب المانيا ومن الجنوب النمسا. تبلغ مساحة التشيك ٧٨،٨٦٤ كم مربع(٤٢). يقدر عدد سكان جمهورية التشيك (١٠،٢٣٥،٤٥٥) حسب (٢٠٠٦) أما التكوين السكاني فان التشيك Czech هم الأكثرية من حيث التكوين ألاثني ٩٠,٤% وموراف Moravin ٣,٧% وسلوفاك Slovak بنسبة ١,٩% واخرى ٤% من بولون والألمان والهنغار والغجر. أما الديانة.. فحوالي ٥٩% من التشيك هم رسميا بدون ديانة، ٢٦,٨% رومان كاثوليك، ١,٢% بروتستانت و ١% هوسيت و٠,٢% أرثوذوكس شرقيون و ٠,٢% يهود ٢,٨% ديانات أخرى. وكانت الطوائف الدينية ممنوعة أيام الحكم الشيوعي للبلاد(٤٣).

أما من حيث الأصول التاريخية للسكان فقد استوطنت القبائل من الأصل السلافي الأراضي التشيكية وهي المرافيا والبوهيميا، وقد كانوا يشكلون امتدادا للإمبراطورية النمساوية الهنغارية منذ القرن السابع عشر حتى ١٩١٨ عندما اتحدوا مع سلوفاكيا وجزءا من سيليزيا ليشكلوا دولة جديدة تشيكوسلوفاكيا التي انهارت خلال الحرب العالمية الثانية وأعيد تشكيلها بعد انتهاء الحرب عام ١٩٤٥. وعلى أثر نجاح الثورة المخملية ١٩٨٩ التي كان من نتائجها الرغبة المشتركة لكل من التشيك والسلوفاك بالانفصال، الذي حدث في ١٩٩٣/١/١ لتصبح كلتا الدولتين مستقلتين.

لقد شرع قادة الدولة التشيكية منذ وقت مبكر بعد نجاح الثورة ١٩٨٩ الأخذ في بناء المؤسسات السياسية وفي مقدماتها وضع دستور جديد للبلاد وشكل الدولة الجديدة في إطار من الرؤيا والتصور لما ينبغي أن تكون عليه تشيكيا وهي تحتل موقعا في وسط أوروبا، كما اندفعت وبشكل نشيط لتلحق بالركب الأوروبي الغربي، فقد أطلقت العنان لتشكيل الأحزاب السياسية وحرية الصحافة، ودفع مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها على الساحة التشيكية..والتحرر من التركة الكبيرة من القوانين للنظام الشمولي الممثل بالشيوعية والمنهج الاشتراكي.. والأخذ بالنظام الليبرالي الممثل باقتصاد السوق.. وتبني الديمقراطية منهجا سياسيا في السلوك السياسي..

النظام السياسي لجمهورية التشيك

التشيك جمهورية برلمانية ديمقراطية. ذات نظام رئاسي. ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة، والرئيس ينتخب من قبل البرلمان، ولكن بشرط أن يحصل على الأغلبية المطلقة من المجلسين. والمرشحين لهذا المنصب يجب أن يرشحوا من قبل عشرة نواب أو أعيان على الأقل وألا يقل أعمارهم عن ٤٠ سنة. و مدة الرئاسة خمس سنوات ويحق للرئيس تمديد فترة الرئاسة لمرتين فقط. ولدى الرئيس الحق في حل البرلمان والاعتراض على قرارات المحاكم. أما السلطة التشريعية فتقوم على نظام المجلسين، الأول هو مجلس النواب ويتكون من ٢٠٠ عضو ويتم انتخابه كل أربع سنوات، والثاني مجلس الشيوخ ويضم ٨١ عضوا ودورته البرلمانية ست سنوات، ويتم تجديد العضوية لثلث الأعضاء البالغ ٢٧ عضوا كل عامين، وتعد المحكمة الدستورية أعلي سلطة قضائية في البلاد. أما البرلمان التشيكي فيتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الأعيان.

ويتكون النظام القضائي التشيكي من المحكمة الدستورية ونظام قضائي من أربع درجات، أعلاها المحكمة العليا. تقود الحكومة الجهاز التنفيذي، الذي تتبعه إدارات المناطق التشيكية الأربعة عشر(٤٤).

الأحزاب السياسية: بعد انهيار النظام الشيوعي عام ١٩٨٩ ظهر أكثر من ١٠٠ حزب سياسي في تشيكوسلوفاكيا، وقد اشترك ٤٠ حزبا في الانتخابات لعام ١٩٩٢. إلا إنها انكمشت بعد ذلك لتنحصر بالمقاعد التي وصلت الى البرلمان

واستنادا الى الدستور التشيكي:- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات، على أن لا يشغل المنصب لأكثر من مرتين متعاقبتين. والرئيس هو الذي يعين رئيس الوزراء الذي عادة يقود أكثر المقاعد في البرلمان وهو يمثل الحكومة.

١. السياسة الخارجية

بعد الانفصال عام ١٩٩٣، جرت الانتخابات في جمهورية التشيك وحاز حزب كلاوس Václav Klaus الذي أصبح رئيسا للحكومة برئاسة فاتسلاف هافل Václav Havel الذي تبنى سياسة ليبرالية وليبدأ بمرحلة تاريخية جديدة في حياة التشيك بالارتباط بالغرب ونبذ مخلفات الماضي الشيوعي الاشتراكي، لاسيما تلك الحقبة التي ظلت بها تشيكوسلوفاكيا عضوا في إتحاد الكوميكون الاقتصادي الذي كان هدفه التنمية والتعاون الاقتصادي بين دول الكتلة الاشتراكية لدول أوروبا الشرقية، حينها كانت ملكية الشركات والمصانع في تلك الفترة في أيدي الدولة أما القطاع الخاص آنذاك فلم يكن متواجدا من الناحية العملية. لذا جاء السعي من قبل القيادة الجديدة للبلاد في تبنى سياسة ليبرالية للارتباط بسياسة دول أوربا الغربية الأمر الذي تم فيه قبول جمهورية التشيك في حلف شمال الأطلسي NATO عام ١٩٩٩،

وبعد تحول الدولة إلى اقتصاد السوق منذ بداية التسعينات، أجرت استفتاء حول انضمامها الى الاتحاد الأوربي، حيث صوت حوالي ٧٧% من التشيك لصالح العضوية، لتصبح جمهورية التشيك عام ٢٠٠٤ أحد أكثر اقتصاديات أوروبا نموا[٤٥]. فقد بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٣ حوالي ٧,٨%، في ربيع عام ٢٠٠٥ بلغت ٩,٦%. مع تفاوت هذه النسبة بين مناطق البلاد و انخفاضها في المدن الكبيرة. كما شكلت مسألة الأراضي الألمانية السابقة في التشيك محور العلاقات التشيكية الألمانية. حتى إن وقع البلدان اتفاق مصالحة عام ١٩٩٧ منهيين بذلك التوتر القائم منذ ٥٠ عاما تلت الحرب العالمية الثانية. كما وقعت التشيك اتفاقا آخرا مع روسيا عام ١٩٩٣.

تقييم تجربة التحول السياسي حتى ٢٠٠٨

لقد حققت التجربة التشيكية نجاحا في التحول الديمقراطي، منذ نجاح الثورة المخملية عام ١٩٨٩، فقد شهدت الساحة السياسية ظهور ما يقرب من ١٠٠ حزب وتنظيم وحركة ورابطة سياسية، اشترك في الانتخابات التي جرت في البلاد عام ١٩٩٢ ما يقرب من ٤٠ حزبا وتكوينا سياسيا، وبذلك أسدل الستار عن مفهوم الحزب الواحد، كما نجح منهج التعبير الديمقراطي العالي في موضوع الانفصال السلمي عام ١٩٩٣. واندمجت التجربة الديمقراطية بكل ما يجري في دول أوروبا الغربية، بدا بالانفتاح الإعلامي والتفاعل مع المؤسسات السياسية للمجموعة الأوروبية، كما حدثت في البلاد وبخاصة في جمهورية التشيك، حركة أصلاحية شاملة، وعلى الرغم من الانتكاسات والصدمات في التسعينات وبخاصة للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ حين بلغ العجز المالي للميزانية العامة الذي تضاعف خمس مرات حتى بلغ من٤٠ مليار كورون الى ٢٠٠ مليار وأعلنت بعض المؤسسات والشركات

الإفلاس[٤٦]، الا انه سرعان ما تم تجاوزها، حتى أصبحت جمهورية التشيك من أكثر دول وسط وشرق أوروبا نموا اقتصاديا ويمكن الإشارة الى انخفاض نسبة التضخم، التي لم تتجاوز ٣% منذ عام ٢٠٠٠، حتى ٢٠٠٧، ونما الناتج المحلي من ٧٥،٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، الى ١٦١،١ مليار دولار عام ٢٠٠٧، بسبب تدفق رؤوس الاموال الأجنبية التي وصلت الى أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٥ بما قيمته ١٢ مليار دولار وبخاصة بعد انضمامها الى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ وان معدل نموها أعلى من متوسط النمو في الاتحاد الأوروبي ٦%.، وعلى الرغم من ذلك فأنها تواجه مجموعة مشكلات تتعلق بانتشار الفساد والرشاوى ووجود المافيا المنظمة[٤٧]؟

إلا أن التحول التدريجي أخذ بعدا سياسيا تصاعديا تجاه الأحزاب اليسارية بعد عام ٢٠٠٤ وستمر عام ٢٠٠٥ ليثبت ذلك في الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠٠٦ التي أسفرت عن نتيجة التعادل، للأحزاب اليسارية المعارضة، ومن ثم انقسم مجلس النواب في البرلمان إلى نصفين بين الأحزاب الثلاثة المنتمية لتيار يمين الوسط والممثلة في الائتلاف الحاكم والمعارضة اليسارية. وتطلب الأمر سبعة شهور قبل أن يتمكن الائتلاف من الحصول على صوتين من المعارضة وتمرير اقتراع بالثقة في ١٩ /١/ ٢٠٠٧. وفي الليلة نفسها طلبت الولايات المتحدة من الحكومة التشيكية الجديدة السماح بنصب رادار ضمن نظام الدرع الصاروخي المثير للجدل على الأراضي التشيكية، وكما نرى ان الولايات المتحدة الأمريكية غير مطمأنة للأفاق المستقبلية بعد أن أخذت أحزاب اليسار مساحتها التي باتت تتسع في الوسط الجماهيري، الأمر الذي أسرعت فيها لتوقيع الاتفاقية الثنائية مع الحكومة التشيكية.

إشكالية الدرع الصاروخي[٤٨]: يقصد بـ "نظام الدرع الأميركي المضاد للصواريخ" بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة

على نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأميركية. في وسط أوربا تم اختيار التشيك من قبل الإدارة الأمريكية، بسبب متانة العلاقة، ويجمع المراقبون على وجود انعكاسات لهذا النظام تؤثر على التوازن الإستراتيجي بين الدول الكبرى، وتحديدا بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، وقد قوبلت فكرة النظام الصاروخي بنقد شديد وبرود حتى من قبل بريطانيا الدولة الأقرب سياسيا وإستراتيجيا للولايات المتحدة[٤٩].

ميدوا قيام القاعدة الأميركية على الأراضي التشيكية، هم قادة الطلاب (للثورة المخملية عام ١٩٨٩) الذين أصبحوا قادة في الدولة لم ينسوا ما قدمته الإدارة الأمريكية لنجاح ثورتهم فهم يرونه واجبا أخلاقيا وعرفانا بتحقيق المطالب الأمريكية لقيام قاعدة الدرع الصاروخي على أراضيهم، فضلا عما تحصل عليه التشيك من ارتباط جيوستراتيجي، وهذا ما ترفضه ألغالبية من الشعب التشيكي، ورغم ذلك تأتي تصريحاتهم (إن على جمهورية التشيك أن تكون شجاعة ولو مرة واحدة وان تدفعها هذه الشجاعة أن ترد لواشنطن كل أفضالها في القرن العشرين..). في وقت أظهر فيه استطلاع للرأي أجراه معهد (فاكتوم انفنيو) لحساب وزارة الخارجية التشيكية بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن الى براغ أن أكثر من ٦٤% من مواطني التشيك يعارضون مشروع الدرع الصاروخي. وقال الزعيم الطلابي_توماش كلفانا بعد فترة وجيزة من تعيينه المنسق الحكومي للقاعدة الأميركية "الولايات المتحدة حليفنا كما أنها الضامنة لأمننا. وهذا ما تعارضه أحزاب المعارضة التي أحدثت أزمة سياسية، التي تعبر عن موقفها بعدم الحاجة لتعريض البلاد لتصبح ساحة للنزاع[٥٠]. الأمر الذي طلبت فيه عرض الموضوع للاستفتاء الشعبي.

جمهورية التشيك والاندماج الغربي

خلال عقد واحد بعد الثورة انتقلت جمهورية التشيك من دولة شيوعية ويحكمها حزب شيوعي شمولي يتلقى تعليمات وأوامر من العاصمة موسكو الى دولة ديمقراطية برلمانية وعلى رأسها سلطه تنفيذية منتخبة عن طريق البرلمان، بحد أقصى ولايتين كل منها خمس سنوات، وأن يقوم رئيس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية واقعيا وأن يتولى هذا المنصب رئيس الحزب الذي يحصل على أكثر المقاعد في مجلس النواب.

ولم تكن السياسة فقط التي تغيرت جذريا في جمهورية التشيك، فالدولة الاشتراكية التي كان يقوم اقتصادها على أساس التخطيط المركزي وتحكم الحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع قد تحولت الى دولة رأسمالية كاملة، تذكر بعض الدراسات إنها تقف في نفس المرتبة مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا واستراليا، وخلال عقد واحد تمت خصخصة ٣٠٠٠ شركة، وتمكنت من جذب استثمارات أجنبية هائلة(٥١).

ومنذ نجاح الثورة اتجهت جمهورية التشيك صوب التحالف الغربي ومؤسساته الأوروبية والأطلنطية ، وتوجت مساعيها بحصولها على العضوية الكاملة في الحلف الأطلسي، ضمن المجموعة الأولي من الدول التي شملها توسع الحلف نحو الشرق، وقد أوفت بالتزاماتها خلال أزمة كوسوفو، كما شاركت مع بقية القوات الأطلسية في عمليات حفظ السلام في البلقان كما قامت بالتعديلات المطلوبة في القوات المسلحة التشيكية، بالطريقة التي تتواءم فيها مع بقية قوات الحلف.

إلا أن السلوك السياسي للعقد الثاني من الثورة كما عبر عنه رالف دارندورف(*) ألقى بظلاله على الانتخابات العامة الأخيرة في جمهورية التشيك ٢٠٠٦، فقد انتهت إلى طريق مسدود، حيث نجح كل من اليسار واليمين في الفوز بمائة مقعد في البرلمان، أي بالتعادل مما أحدثت أزمة سياسية لمدة ستة أشهر انتهت في مطلع عام ٢٠٠٧ بعد جولة لحل الأزمة

تم فيها حصول الائتلاف الحاكم على مقعديين، وهذا يعني ولادة معضلة سياسية قائمة ونرى أن الانتخابات المقبلة ستشهد نوعا من التحول السياسي لصالح قوى اليسار المتحالف؟

دور اليهود في السياسة التشيكية

يوجد على الأراضي التشيكية نسبة من اليهود تشكل ٠,٢% من السكان[٥٢]، ولهم تنظيمات من بينها اتحاد الشباب اليهودي التشيكي الناشط.. وكشف معهد التثقيف الوطني التشيكي على موقعه الالكتروني قائمة تحتوي على ٢٠٠ أسم لشخصيات سياسية، في مقدمتهم الرئيس التشيكي فاتسلاف كلاوس والرئيس السابق للبلاد فاتسلاف هافل ومن بين المسؤولين اليهود أيضا وزيرة الدفاع فلاستا باركانكوفا من الحزب المسيحي المشارك بالحكم ووزير المالية ميروسلاف كالوسيك وهو أيضا من الحزب نفسه وديفد راث وزير الصحة السابق والنائب في البرلمان عن الحزب الاجتماعي المعارض. كما ضمت القائمة يان فيديم النائب عن الحزب المدني الحاكم ورئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب والنائب ميلوسلاف رانسدورف في البرلمان الأوروبي عن الحزب الشيوعي التشيكي المورافي. وأشار الموقع إلى أن هؤلاء المسؤولين التشيك من أصول يهودية أو من عائلات لها صلة قربى باليهود ويشاركون في صناعة القرار الأعلى في البلاد. لقد سبق أن نشرت صحيفة بوليتيكا الأسبوعية عام ١٩٩٤ أيضا قائمة بأسماء اليهود الذين عملوا في الحقل السياسي والثقافي، وفي ذالك الحين أوقفت الصحيفة، بل حكم على رئيس تحريرها بالسجن المشروط لمدة

سبعة أشهر مع حرمانه من أي نشاط إعلامي. اما المحرر في صحيفة برافو روبيرت دينغلير قال إن الهدف من انفراد الصحيفة هو وضع الجهات الرسمية بالصورة والموقع ينشر أيضا كتبا معادية لليهود مثل حكماء صهيون واليهودي الدولي، وقال إن "الأمر بشكل عام يزعجنا وقد نشرنا الموضوع بشكل خبر ولم ننشر كل الأسماء التي وردت في القائمة الأمر الذي ساعد في حجب الموقع بشكل كامل وبالسرعة القصوى". وحول عدم تطرق وسائل الإعلام المحلية لهذا الخبر أشار دينغلير إلى أنه ليس لديه فكرة عن سبب امتناعها. أما الناطق باسم الشرطة التشيكية في براغ رومان سكشيبكا قال إن الشرطة لا تعلم بالأمر وإنها ستباشر بالتحري عما إذا كان هناك خرق للقانون في هذا الشأن، والجدير بالذكر أن رئيس الحزب الشيوعي التشيكي الموارفي السابق ميروسلاف غربينيتسشيك سبق وصرح أنه "عندما نرى كل هذا الدعم التشيكي لإسرائيل، عندها نشعر وكأن السياسة الخارجية للحكومات التشيكية المتعاقبة تجاه الشرق الأوسط تساهم في صياغتها السفارة الإسرائيلية في براغ". وحقيقة الأمر إن التفسير والتحليل المنطقي لحجم ونوعية العلاقة التشيكية الإسرائيلية يفسر السلوك السياسي الخارجي للدولة التشيكية، والتأثير اليهودي وبخاصة أزاء المواقف المنحازة الى جانب إسرائيل(٥٣)، وآخرها أبان الحرب على غزة ٢٠٠٩ وتصريحات التشيك من خلال ترؤسها للمجموعة الاوروبية الذي اغاض العرب جميعا، إذا ما علمنا إن حجم العلاقة العربية التشيكية واسعة وكبيرة وتاريخية، ووقوفها الى جانب القضايا العربية في تاريخها حتى قيام الثورة المخملية، التي رحبت بها الأنظمة العربية. ولابد من الاشارة هنا ان الولاء للسلوك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نجاح الثورة المخملية عام ١٩٨٩ والانجرار وراء الإستراتيجية الأمريكية كان عاملا محركا(الولاء

والطاعة) وهذا ما يفسر تأثير السلوك السياسي لليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية على الكثير من الدول ومنها التشيك.

تجربة التشيك (التحول والاندماج الغربي)

بعد الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، اندفعت جمهورية تشيكيا، في بناء صناعة متطورة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز قدراتها. فالتغيير الجذري للإصلاح الاقتصادي الذي جاءت به الثورة المخملية، وبخاصة بعد تدفق الرأسمال الأجنبي الاستثماري، وتحسن الإنتاج الصناعي واستمرار التنمية المستدامة، حتى أصبحت واحدة من أكثر الدول رخاء واستقرارا بين اقرأنها من الدول التي نفضت غبار الشيوعية عنها، وعلى الرغم من الهزات الاقتصادية التي عصفت بها، وابتداء من النصف الثاني لعام ١٩٩٩، حدث تحول كبير، بفضل صادراتها الى الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها المانيا، وكان لتعديل القوانين التجارية، وتدفق الاستثمار الأجنبي حتى وصل الى ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠١. هذه الانجازات الواسعة التي تواصلت منذ أوائل التسعينات تعد تجربة فريدة، والأكثر من ذلك بعد عام ٢٠٠٤ تاريخ الانضمام للاتحاد الأوروبي هذا الانضمام قدم للتشيك فوائد مختلف في المجالات السياسية الاقتصادية والأمنية.

- تدفق الاستثمارات الأوروبية، وتحسين فرص العمل، التجارة وتطوير تصدير. والاستفادة من البرامج في الإعداد وتأهيل وتطوير من أجل بناء المؤسسات في مختلف مرافق الدولة كما هو معمول به بالدول الغربية، وفي دعم البنية التحتية وتحديثها، وتحسين العملية الزراعة وقد حصلت تشيكيا من خلال هذه البرامج على ما يقارب المليار يورو قبل الانضمام، حتى تمكنت من الوفاء بالتزامات المجموعة الأوروبية في وقت قياسي الأمر الذي سرع في قبولها قبل غيرها من الدول التي كانت مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي. كما كانت مؤهلة بالدخول بفاعلية

في صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وهكذا بات نمو الاقتصاد التشيكي يتم بمعدل أعلى من المتوسط الأوروبي، ومرغوبة للاستثمارات والأنشطة التجارية. يضاف الى كل ذلك المستوى العلمي الذي أثبت جديته عبر العديد من الاختراعات المعاصرة. ونجد من المفيد عرض الملاحظات التوضيحية الآتية:

- استمرار ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من ٧٥,٣ مليار دولار، عام ٢٠٠٠ حتى ١٦١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ توضح هذه الأرقام الاتجاه العام للاقتصاد التشيكي المزدهر والتجربة الرائدة في الانتقال الى اقتصاد السوق، فقد تم في تشيكيا خصخصة ما قيمته ٣٦ مليار دولار، وقد مرت هذه التجربة التشيكية بمراحل إصلاحية متعددة بين النجاح والإخفاق، ورغم ذلك تحتل جمهورية التشيك المرتبة ٢١ من ٤١ بلداً في أوروبا من ناحية معايير الحرية الاقتصادية والتمويل والاستثمار وحقوق الملكية وحرية التجارة والتضخم والخدمات المالية ومرونة العمل[٥٤]. وهذا يؤشر نجاح الثورة في الانفصال السلمي وفي التحول من النظام الاشتراكي المركزي الى الرأسمالي المؤسساتي الليبرالي. إلا أن الفترة بعد عام ٢٠٠٧ اشر انكماشا اقتصادي حتى الأزمة المالية العالمية التي عصفت هي الأخرى لتواجه التشيك معضلة اقتصادية جديدة.

نجاح التشيك في الاتحاد الأوربي

قدم صندوق النقد الدولي شهادة لجمهورية التشيك بأنها نجحت في التحول من الاقتصاد المركزي الموجه الى اقتصاد سوق يلاءم عضوية الاتحاد الأوروبي، فالقطاع الخاص سيطر على ٨٠% من المؤسسات العاملة، والتبادل التجاري مفتوح حسب قواعد منظمة التجارة العالمية وتطبيق نظام جمركي أكثر تسهيلا مع الدول الشريكة في اتفاقية التجارة الحرة لدول وسط أوروبا. والتجربة التشيكية في الانتقال من الاقتصاد الموجه

الى اقتصاد السوق استدعت تسميتها بـ (المعجزة التشيكية) لسرعة الخصخصة وخفض البطالة والتضخم في الفترة التي تلت الثورة المخملية ما بعد ١٩٨٩.

الإصلاحات القانونية. التي سبقت الانضمام الى المجموعة الأوربية، فقد أقدمت الحكومة الى تسريع الإصلاحات، بإكمال خصخصة قطاع البنوك في ٢٠٠١. كما تم إعادة هيكلة الشركات الكبرى التي كانت تتكبد الخسائر الكبيرة، كما شجعت جمهورية التشيك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول وسط أوروبا. وبلغت نسبة هذه التدفقات الاستثمارية ١٠% من إجمالي الناتج المحلي. والفترة بين ١٩٩٩- ٢٠٠٠ استقطبت جمهورية التشيك ١٩,٢ مليار دولار. وتأتي الشركات الأوروبية في مقدمة المستثمرين، واحتلت وألمانيا هولندا المركزين الأولين بتدفقات بلغت ٥,٧ مليار دولار و٤,٨ مليار دولار على التوالي. وتبلغ الاستثمارات النمساوية ٢,٢ مليار دولار، في حين تحتل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة باستثمارات بلغت ١,٢ مليار دولار. وتعكس التدفقات الاستثمارية طبيعة العلاقات التجارية حيث تستورد ألمانيا ٤٠% من صادرات التشيك التي بلغت ٤٠,٨ مليار دولار في ٢٠٠٢، في حين تمثل الصادرات الألمانية ٣٩% من واردات التشيك التي بلغت ٤٣,٢ مليار دولار في العام نفسه[٥٥] إلا معدل انكماش الاقتصاد التشيكي اشر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ مؤشرا سلبيا وفقا لتقديرات مكتب الإحصاء التشيكي. وبلغ معدل انكماش الاقتصاد خلال العام الماضي ككل ٤,٣% مقارنة لعام ٢٠٠٨. إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ قاد الى تراجع الاقتصاد بشدة لاعتماد الاقتصاد التشيكي على التصدير بشكل أساسي، ما دفع الحكومة التشيكية لاتخاذ قرار بتعويض الأجانب الذين فقدوا أعمالهم في البلاد يقضي بتقديم خمسمائة يورو وتذكرة سفر بالطائرة لكل أجنبي بهدف ترحيلهم بعد أن وصل عددهم إلى سبعين ألفا[٥٦]، وبالرغم من ما سببته نتائج الأزمة المالية العالمية، الا ان التشيك بقيت محافظة على

مستوى معاشي أفضل وارخص من بقية اقرأنها من الدول الجدد التي التحقت في الاتحاد الأوربي.

الخاتمة

نجحت الثورة المخملية عام ١٩٨٩ وبدأت مرحلة تاريخية جديدة في حياة الشعب التشيكوسلوفاكي، واخذ القادة الجدد يشرعون بالتحولات من المنهج الاشتراكي والأخذ بالمنهج الليبرالي. فقد انتشرت وسائل الإعلام ومنها الصحف المتحررة بعد أن تم إقصاء الشيوعية الى حد كبير، مع بقاء إحدى الصحف التي تعبر عن لسان حالهم، وعلى الرغم من قبول مشاركتهم بالانتخابات إلا أنهم لم يحصلوا إلا عن عدد محدود من المقاعد، وعلى الرغم مما جرى من تحولات على مختلف الأصعدة والمجالات، فقد عصفت في البلاد موجة من الغلاء التي لا تتناسب والمستوى المعاشي للفرد واخذ الشيوعيون والبعض من العامة يترحمون على الشيوعية، بعد أن ضعف الأمن اثر حل الأجهزة الأمنية الشيوعية، مما أدى الى انتشار الجريمة، ونتيجة لما أقدمت عليه الحكومة الجديدة على خصخصة القطاع العام حين تم بالتدريج بيع معظم المرافق العامة للقطاع الخاص والشركات ومنها الشركات الأجنبية، تلك الإجراءات أسهمت بزيادة البطالة، وفي الوقت نفسه أسهم فتح الحدود أمام حركة التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي في الاضطراب الاقتصادي، والحقيقة وكما نرى كان الاهتمام الغربي مركزا على نجاح التحول من الشيوعية الاشتراكية الى الليبرالية الغربية على الجانب التشيكي، وفي اعتقادنا صرفت جهود كبيرة لنجاح التجربة الأنموذج لجمهورية التشيك لتكون البداية التي تنجح بالمنهج الليبرالي ولتنهي الفكر الشيوعي الاشتراكي من عقلية المجتمع الى الأبد في منطقة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية الشيوعية

كما شرع قادة الدولة التشيكية منذ وقت مبكر بعد نجاح الثورة ١٩٨٩ الأخذ في بناء المؤسسات السياسية وفي مقدماتها وضع دستور جديد للبلاد وشكل الدولة الجديدة في أطار من الرؤيا والتصور لما ينبغي أن تكون عليه تشيكيا وهي تحتل موقعا في وسط أوروبا، كما اندفعت وبشكل نشيط لتلحق بالركب الأوربي الغربي، فقد أطلقت العنان لتشكيل الأحزاب السياسية وحرية الصحافة، ودفع مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها على الساحة التشيكية..والتحرر من التركة الكبيرة من القوانين للنظام الشمولي الممثل بالشيوعية والمنهج الاشتراكي.. والأخذ بالنظام الليبرالي الممثل باقتصاد السوق..وتبني الديمقراطية منهجا سياسيا في السلوك السياسي..

جاءت المرحلة الأولى من التحولات الى الرأسمالية في إلغاء كل القوانين التي سادت أبان فترة النظام الشيوعي ١٩٤٨- ١٩٨٩، وبخاصة موضوع التأميم، فقد عادت الملكيات الخاصة الى أصحابها وورثتها، من العقارات والمزارع الكبيرة والمصانع وغيرها.

ومن جانب آخر، شكلت تلك الفترة منعطف جديد في الرؤيا الاجتماعية فقد تبنت البلاد وسمحت بقيام مجموعة من المؤسسات السياسية، بتشكيل الأحزاب السياسية، كما انطلقت مؤسسات المجتمع المدني والروابط والمكاتب شأنها شأن ما موجود في الدول الغربية الليبرالية. كما بدأت مرحلة جديدة قائمة على الانتخابات الديمقراطية في اختيار ممثلي الأمة

- أما العملية الايجابية الرائدة فهي التقسيم الذي شهدته الفدرالية التشيكوسلوفاكية، إذ تمثل أنموذجا حيث تفادت التأثيرات السلبية والانجرار باتجاه اندلاع الأزمة السياسية، أي ذلك النوع من الأزمات الساخنة التي أدت بشكل كبير إلى زعزعة أمن واستقرار أوروبا كما حصل في إعادة التقسيم الجيوسياسي المعروف بـ (يوغسلافيا السابقة) وكما حدث ويحدث من تأزم سياسي لبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة.

فقد جاء التقسيم أثر الاتفاقية الثنائية التي تمت بين رئيس حكومة سلوفاكيا (ميجر) ورئيس حكومة التشيك (فاتسلاف هافل). وعلى أثر القناعة من قبل التشيك والسلوفاك تم الاتفاق على الانفصال للفدرالية التشيكوسلوفاكية، وأن يكون ١٩٩٣/١/١ تاريخا رسميا للانفصال الفدرالي وقيام دولتين مستقلتين، وبآلية قدمت أنموذجا حضاريا رائعا للاتفاق والوفاق واللياقة العالية في احترام كل طرف لرؤية الطرف الأخر من دون شد وتوتر، وتوج الانفصال باحتفال حظي باحترام من قبل الشعبين أولا وشعوب وحكومات العالم ثانيا.

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن نحاول دراسة أنموذج في التحول لنظام سياسي من النظام الشيوعي الاشتراكي (الشمولي) الى النظام الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي، ولا بد من الإشارة أن الغرب والإدارة الأمريكية قدمت الدعم المادي والمعنوي منذ قيام الثورة بقصد ان تصبح التشيك الأنموذج من دول أوروبا الشرقية السابقة في نجاح تجربتها بالتحول الرأسمالي بقصد جذب بقية بلدان أوروبا الشرقية الى تبني المنهج التشيكي، هذا من جهة ولكي تقتلع كل ما يتعلق بالمنهج والفكر الشيوعي الاشتراكي من جهة أخرى، وقد نجحت في ذلك في التحول الرأسمالي، وتعثرت في إنهاء المنهج الاشتراكي والشيوعي، بدليل ما وصلت أليه انتخابات ٢٠٠٦ بتعادل القوى اليسارية والاشتراكية والقوى الأخرى.أي بقيت شريحة واسعة تحن الى الماضي بدولة مركزية تسيطر على كل المؤسسات في الدولة، وحق المواطن مضمون من ولادته حتى مماته.

لقد آثرت القيادة السياسية للارتباط بأوربا الغربية الأمر الذي تم فيه قبول جمهورية التشيك في حلف شمال الأطلسي NATO عام ١٩٩٩، وبعد تحول الدولة إلى اقتصاد السوق منذ بداية التسعينات، أجرت استفتاء حول انضمامها الى الاتحاد الأوربي، حيث صوت ٧٧% من التشيك لصالح

العضوية، لتصبح جمهورية التشيك عام ٢٠٠٤ أحد أكثر اقتصاديات أوروبا نموا.. لتدخل منطقة اليورو في الوقت الذي ألقت فيه الأزمة المالية العالمية بظلالها عام ٢٠٠٩. إلا أن التشيك بقيت محافظة على مستوى معاشي أفضل وارخص من الدول التي أنظمت حديثا للاتحاد الأوربي.

Czechoslovakia As A Model For Peace Disintegration And Transformation From Communist Socialistic Regime To Liberal Capitalistic One: Failure & Success

Dr. Mahmood Salim Jasim
Assist. Prof. International Studies, College of Political Science, University of Mosul

After about two decades we try to study a model of transformation for a political system from socialist communism to democratic liberal capitalism in order to clarify the pros and cons affecting each aspect of life by the velvet revolution of ١٩٨٩ in Czechoslovakia, and the achievements by the democratic transformation, after the political landscape has witnessed the emergence of about ١٠٠ parties organizations, movements, and political associations'. moreover, prices have risen ٣٠٠٪ compared with the communist system. A new class emerged, besides the strategic transformations by joining the NATO in ١٩٩٩, then joining the European Union in ٢٠٠٤. The research also tackles the consequences of separation and the political, economic and security movements and failures from ١٩٩٣-٢٠٠٩ .

الهوامش والمصادر

(١) كنت مقيما في تشيكوسلوفاكيا في العاصمة براغ بعد نجاح الثورة المخملية، وعشت مرحلة خصخصة القطاع العام والتحول من النظام الشيوعي الاشتراكي إلى النظام

الرأسمالي الليبرالي وعشت فترة التحولات كلها التي حدثت منذ عام ١٩٩٠ وشاهدت ما جرى على الساحة السياسية من التخبط الاقتصادي والأمني وعايشت فترة الانفصال ١٩٩٣ وما بعدها وما نتج عنها.

(٢) Dějiny Světā ١٩٤٥ - ١٩٤٩ Zaredakce Svoboda- Praha ١٩٨٨ s.٢٢١.

(٣) بيير رينوفان، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش، بيروت ١٩٦٧ ص١٤٤.

(٤) موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، دمشق، ٢٠٠٤ ص٥٧-٥٨.

(٥) Dr. Eduard Gombar Kobore dejiny Blizkeho Vychodu..ff Uk praha ١٣/١/١٩٩٣.

(٦) كانت لافكار الجيوبولتيكي ماكندر حضورها في تخطيط وتقسيم الحدود وهو احد المشاركين في الإعداد لمؤتمر فرساي) انظر الكسندر دوغين أسس الجيوبولتيكا، ترجمة د. عماد حاتم، دار الكتاب طرابلس، ليبيا ٢٠٠٤ ص٩٠ .

(٧) Akedēmia Vied sssp. Hedzināodnē vzthy Po drúhey sveyouej Vojne ١٩٤٥-١٩٤٩ praha ١٩٦٣/s. ١١٢.

(٨) Cs- Národná Rada Česká republika, dejiny Blizkeho Vychodu.ff Uk praha ١٩٩٣.

(٩) بيار ميكال، مصدر سابق ٦٥٤.

(١٠) Michael Howard, Studies in War and Peace (Temple Smith, ١٩٧٠) عن براين p ٢٥١.

(١١) د. محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي، مطبعة ابن الأثير، الموصل، ٢٠٠٦، ص٥٧.

(١٢) انظر سميح عبدالفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، دار الشروق، عمان ١٩٩٦، ص١٦٠.

(*) المصدر نفسه، سميح عبدالفتاح شغل منصب سفير فلسطين في تشيكوسلوفاكيا حتى بعد الانفصال ١٩٩٣.

(١٣) انظر كتاب، مادلين أولبرايت، السيدة الوزيرة، تعريب د. محمد توفيق البجيرني، شركة الحوار الثقافي بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧٠.

(١٤) قارن مع، مادلين أولبرايت، السيدة الوزيرة، تعريب د. محمد توفيق البجيرني، شركة الحوار الثقافي بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧١ .

(١٥) قارن مع، مادلين أولبرايت، المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢

(١٦)* على حد تعبير الأستاذ فسليي رئيس معهد دراسات الشرق آسيا- افريقيا/ كلية الفلسفة جامعة كارل، براغ احتلت السفارة السوفيتية اكبر مساحة في العاصمة براغ، والأكثر من حيث أفراد البعثة الدبلوماسية وكانت الموجه لقيادة الدولة التشيكوسلوفاكية ولسياسة الحكومة، منذ ربيع براغ حتى قيام الثورة المخملية ١٩٦٨-١٩٨٩.

(١٧) موضوعنا د. محمود سالم السامرائي، الثورات المخملية، مجلة مناهل جامعية، جامعة الموصل، العدد ٥، ٢٠٠٥ ٢٦.

(١٨) Osama Abbas. Prague… ١٤/٥/٢٠٠٥.

(١٩) أ سامة عباس، الثورة المخملية، براغ www.azzaman.com/azzaman/articles/٢٠٠٢/١/١

(٢٠) بيار ميكال، تاريخ العالم ١٩٤٥-١٩٩١، مصدر سابق، ص١٢٠.

(٢١) jiné změny režimů in Literární noviny Sametová demokracie (Prague ١٥/١١/٢٠٠٤

(٢٢) براين بوند، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠- ١٩٧٠، مصدر سابق ص ٢٢٤.

(٢٣) اعداد د.عبدالله رزق، تشيكيا جمهورية يختزن تاريخها تجارب ديموقراطية، جريدة القبس في ٢٠٠٨/٠٢/٢٢.

(٢٤) Praha .Hospodářské noviny c٣٧,٢٣/٢/١٩٩٣

(٢٥) الصحيفة الاقتصادية، ما زالت تصدر في كل من عاصمة جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا.

(٢٦) Praha. Hospodářské noviny. c ٣٧,٢٣/٢/١٩٩٣.

(٢٧) Praha. Hospodářské noviny. c. ٢٨. ١٠/٢/١٩٩٣.

(٢٨) Praha. Hospodářské noviny. c. ٣٧,٢٣/٢/١٩٩٣.

(٢٩) Praha. Hospodářské noviny. c. ٢٦. ٢٧/١/١٩٩٣.

(٣٠) Praha Hospodářské noviny. c. ٤٤. ٤/٣/١٩٩٣.

(٣١) Praha Hospodářské noviny.c.٤٠. ٢٦/٢/١٩٩٣.

(٣٢) Praha Hospodářské noviny.c. ٤٠. ٢٦/٢/١٩٩٣.

(٣٣) Praha Hospodářské noviny. c. ٢٨,١٠/٢/١٩٩٣ .

(٣٤) Praha Hospodářské noviny.c. ٥٣. ١٧/٣/١٩٩٣.

(٣٥) Praha Hospodářské noviny.c. ٥٥. ١٩/٣/١٩٩٣.

(٣٦) Praha Hospodářské noviny. c.٣٧. ٢٣/٢/١٩٩٣.

(٣٧) Czech Republic -Ministry of Industry and Trade/ prepared by Trade Division and Department of Informatics June ١٩٩٤

(٣٨) سلام عبدالجبار، الثورة المخملية
http://www.azzaman.com/azzaman/articles/٢٠٠٢/٠١/٠١

(٣٩) سلام عبدالجبار http://www.azzaman.com/azzaman/articles/٢٠٠٢/٠١/٠١

(٤٠) Praha Hospodářské noviny.c.٣٨,٢٤/٢/١٩٩٣

(٤١) سلام عبدالجبار مصدر سابق.

(٤٢) Atlas Světā / llustroval Brian Delf / Bratislava/ ١٩٩٢ /s.١٨

(٤٣) Cs- republika Česká http://www.czso.cz

(٤٤) Národná Rada Česká republika.. http://ar.wikipedia.org

(٤٥) www.cia.gov/publications/factbook/goes/ez.htm

(٤٦) سميح عبدالفتاح، انهيار إمبراطورية السوفيتية، دار الشروق، عمان ١٩٩٦، ص١٥٤.

(٤٧) سلام عبدالجبار http://www.azzaman.com/azzaman/articles/٢٠٠٢/٠١/٠١

(٤٨) د.محمود سالم السامرائي، إستراتيجية الدرع الصاروخي، بحث، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٤ /٢٠٠٩/٤.

(٤٩) انظر للمزيد د. خالد الحروب http://www.aljazeera.net/portal Templates/postings

(٥٠) رالف دارندورف http.//www.project-syndicate.org/coatributor/٧٧

(٥١) www.ahram.org.eg/Archive/٢٠٠١/٥/١٩/WRIT١.HTM

(٥٢) Cs- republika Česká http://www.czso.cz

(٥٣) انظر، أسامة عباس، براغ، كبار الساسة التشيك من اصل يهودي، ٢٢/ ٢٠٠٧/٨
http://www.aljazeera.net/news/archive?archiveId=١٠٦٦٥٦٧

(٥٤) انظر للمزيد د. خالد الحروب
http://www.aljazeera.net/portal Templates/postings

(٥٥) علي خليل، جمهورية التشيك حققت (المعجزة) في سرعة تحولها إلى اقتصاد السوق صحيفة الشرق الأوسط العدد ٩٢٦٥ سنة ٢٠٠٤.

(٥٦) أسامة عباس– براغ الموافق، صحيفة مال وأعمال بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥.